الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات البنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (2016-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:

- بوناموس إبتسام

تحت إشراف:

بوركوة عبد المالك

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
كمال زموري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل أولا أشكره على عظيم نعمته والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل
بوركوة عبد المالك الذي أشرف على
هذه المذكرة والذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة وصبره معي
طوال مدة إنجاز العمل
وأقول له جزاك الله كل خير.
كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز
هذه المذكرة
أخيرا نسأل الله تعالي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعا
لخدمة البحث العلمي وأن يبلغنا جميع منازل الناجحين الفالحين مع
الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين الشهداء الصالحين.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي

والحمد لله

أهدي ثمرة جهدي إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبضت قلبي بروحها

إلى مدربتي ورعت وسهرت إلى التي اشتقت لرؤيتها وسماع صوتها ودفئ

حضنها وحنانها لك أنت أمي رحمك الله

وجعل مأواك الجنة إن شاء الله

إلى من تعب حتى ذاق الصحي ليحقق كل نجاح إلى من شجعني بكل عزم وفخر

إلى من أهداني يد العون طوال مشواري الدراسي إليك أنت أبي الغالي حفظك

الله ورعاك

إلى سندي في الحياة زوجي العزيز إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه فكنت

السند والعطاء إلى من قدم لي الكثير من صور من صبر وأمل ومحبة لن أقول

شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما

إلى من كان معي في كل وقت وفي كل نفس

إلى من طال انتظاري لرؤيته إليك ابني الغالي

إلى من قاسمني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي أخي "كمال"

إلى إخوتي النبلاء: "أميرة، عائدة، محمد، يمينة، سعيدة"

إلى كل عائلة زوجي

وإلى كل الأصدقاء

ابتسام

ملخص

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطور العائدات في بنك دبي الإسلامي ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بمسح البيانات المالية للبنك محل الدراسة للفترة (2016-2020)، ومن ثم تحليلها إحصائيا وصفيا، ولقد توصلنا إلى أن بنك دبي الإسلامي تتولد جل عائداته من صيغة الإجارة والمرابحة وتشكل العائدات المتولدة من الصيغتان ما يتجاوز 50% من إجمالي العائدات، كما توصلنا إلى أن البنك يستخدم الصيغ الأخرى لكن بنسب قليلة مقارنة بصيغة الإجارة التي خصصت لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة الإجارة كونها صيغة أقل مخاطرة، وأسرع دورانا للسيولة وأكثر ضمان للعملاء.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، تطوير العائدات.

Summary:

The study aimed to know the extent of the development of returns in Dubai Islamic bank, ant to address this problem, we surveyed the financial statements of the bank under study for the period 2016/2020 and those were analyzed statistically and descriptively it exceeds 50% of the total returns. We also concluded that the bank uses other formulas but at a small percentage compared to the lease formula to which half of the total financing asset were allocated. The bank's financing operations included the lease formula, and it was a formula that is less risky quicker in circulation and more secure for customers.

Key words: Islamic banks, Islamic finance, revenue development.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
ملخص
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة.....أ- ب

الفصل الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

تمهيد: 2
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية 3
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها 3
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ومراحل نشأتها 5
المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامي 10
المبحث الثاني: وظائف وأهداف البنوك الإسلامية ومواردها المالية 11
المطلب الأول: وظائف البنوك الإسلامية 11
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية 12
المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية 15
خلاصة الفصل الأول: 19

الفصل الثاني: التمويل في البنوك الإسلامية

تمهيد: 21
المبحث الأول: التمويل من حيث الأنواع والعوائد 22
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي 22
المطلب الثاني: أنواع التمويل الإسلامي 23
المطلب الثالث: عوائد التمويل الإسلامي وأهميته 24

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية..... 27
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة 27
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على البيوع 34
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الإجارة..... 40
خلاصة الفصل الثاني: 43

الفصل الثالث: دور صيغ التمويل في تطوير عائدات البنوك الإسلامية
-دراسة حالة بنك دبي الإسلامي-

تمهيد: 45
المبحث الأول: تقييم بنك دبي الإسلامي 46
المطلب الأول: لمحة عن بنك دبي الإسلامي..... 46
المطلب الثاني: خصائص وقيم بنك دبي الإسلامي 47
المطلب الثالث: أهداف بنك دبي الإسلامي والخدمات التي يقدمها 49
المبحث الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي 52
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك دبي الإسلامي 52
المطلب الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020) 54
خلاصة الفصل الثالث: 62
خاتمة.....64
قائمة المراجع.....68

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2016-2017)	54
02	تطور إيرادات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).	56
03	تطور صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة (2016-2020)	58
04	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي فيما يخص الإيرادات عن المعاملات التمويلية الاستثمارية الإسلامية	60

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل إنشاء بنك إسلامي	9
02	وظائف البنوك الإسلامية	12
03	الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية	13
04	الموارد الداخلية للبنك الإسلامي	17
05	الموارد الخارجية للبنك الإسلامي	18
06	الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي	48
07	تطور كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال الفترة (2016-2020).	55
08	أعمدة بيانية توضح تطور إيرادات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).	57
09	أعمدة بيانية توضح تطور صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة (2016-2020)	58
10	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي فيما يخص الإيرادات عن المعاملات التمويلية الاستثمارية الإسلامية	61

مقدمة

إن النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية خلال الفترة القصيرة الماضية، وتحديدا قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية لسنة 2008، جعلت الاقتصاديون يولون اهتمامهم بها، بسبب قدرتها على التعايش مع الأزمات، فضلا عن قدرتها على استقطاب حجم كبير من المدخرات المالية، والتي تتزايد سنويا بالرغم من عدم تعاملها بالربا والذي يتطابق مع الفوائد البنكية، بمعنى أنها لا تستعمل المحفزات المالية، فالبنوك الإسلامية تتعامل بالصيغ التمويلية الإسلامية والتي تتوافق مع الأحكام الشرعية فالمبدأ الأساسي في عملها هو: المشاركة في أرباح وخسائر العمليات البنكية مع عملائها.

فالبنوك الإسلامية تستخدم مجموعة من الطرق التمويلية التي ستؤثر بشكل ملحوظ على تحديد الأرباح المحققة في ظل استخداماتها، وعلى اعتبار أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، فمن المسلمين من لا يتعامل مع البنوك التقليدية لاعتقادهم الديني بأن الفائدة محرمة في الشريعة الإسلامية وهي ربا حرمها الله، مما ينقد الأمة الإسلامية سيولة نقدية كبيرة متداولة خارج الدائرة الاقتصادية، الشيء الذي يؤثر سلبا على الدور التنموي الهام، والذي من المفروض أن تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية، وعليه فإن للبنوك الإسلامية دور فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وفي طرح صيغ تمويلية بديلة عن تلك التي تطرحها البنوك التقليدية والتي بإمكانها توليد أقصى الأرباح الممكنة.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات البنوك الإسلامية؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم تجزئة السؤال الجوهري إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- ما هي البنوك الإسلامية؟ وما هي أهم مميزاتها؟
- ما هي أساليب التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية؟
- ما مدى مساهمة صيغ التمويل على تطوير العائدات في البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسيم الصيرفة الإسلامية.
- تعتمد البنوك على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمدها البنوك الربوية.
- إن صيغ التمويل الإسلامية بإمكانها توليد أقصى العائدات الممكنة للبنوك الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص.
- الاهتمام المتزايد بعمليات التمويل للبنوك الإسلامية لكسب الحلال.
- اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الإسلام لا يملك نظاما اقتصاديا يعالج القضايا الاقتصادية المختلفة.

– معرفة كيفية تطوير عائدات البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال توجه الأنظار نحو البنوك الإسلامية، التي فرضت وجودها الإقليمي والدولي على الساحة المالية والمصرفية، لذا فإن هذه البنوك مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى عن طريق أسلوب التمويل الإسلامي الذي يمتاز بجملة من الخصائص تميزه عن التمويل التقليدي لتحقيق متطلبات الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية بلوغها.
- تبيان صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية.
- إبراز أثر صيغ التمويل على تطوير عائدات البنوك الإسلامية.

المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك الإسلامية وهذا بالنسبة للفصلين الأول والثاني.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الفصل الثالث لدراسة بنك دبي الإسلامي.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات التي ارتأيت تقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول مدخل إلى البنوك الإسلامية والذي تم قسمته إلى مبحثين، فتناولت في المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى وظائف وأهداف البنوك الإسلامية ومواردها المالية.

وفيما يخص الفصل الثاني، الذي تم عنونته بالتمويل في البنوك الإسلامية وتم تقسيمه إلى مبحثين، فالمبحث الأول يتحدث عن التمويل من حيث الأنواع والعوائد أما المبحث الثاني فتناولت فيه أساليب أو صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثالث فهو من أجل إسقاط الدراسة على الواقع العملي للمصارف الإسلامية حيث تم اختيار بنك دبي الإسلامي كنموذج لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

الفصل الأول:

مدخل إلى البنوك الإسلامية

تمهيد:

أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة حتمية من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسا، كونها تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها وذلك من خلال الجمع بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعدم الفصل بين الجانبين الاجتماعي والمادي.

ورغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها واختلاف طبيعة عملها واختلاف الأهداف التي تسعى لتحقيقها إلا أنها تعتبر منافسا قويا للبنوك التقليدية التي تقوم على مبدأ التعامل بالفائدة.

وللتعريف أكثر بهذه البنوك سوف نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.
- المبحث الثاني: دور وأهداف البنوك الإسلامية ومواردها المالية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تمهيد:

إن البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكر اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب التعرف من خلال هذا المبحث على مفهومها وأنواعها وكذا مراحل نشأتها وأهم خصائصها

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها

تعتبر البنوك الإسلامية حدثا متميزا وجديدا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة في العالم بصفة عامة، حيث مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخللها جهود عظيمة تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- إن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم لصاحبها ربحا عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءا وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية[1].
- كما عرفها زكي الشافعي في عبارة واحدة "هي التعامل في الائتمان والاتجار في الديون" وهي بذلك لم تجمع بين النشاطين الحقيقي والمالي وهي السمة المألوفة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر ككل، وما يشهده من الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والمتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان [2].
- حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا[3].
- كما عرفت البنوك الإسلامية "بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4]

---

[1] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، سنة النشر 2012م-1433هـ، ص45.

[2] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1434هـ-2013م،ص113-114.

[3] خالد أمين عبد الله، د. حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، سنة النشر 2011، ص31.

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد03، 2019.

- البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[1]

ثانيا: نشأة البنوك الإسلامية

يمكن الإفراق في الحديث التاريخي عن البنوك الإسلامية حتى نصل إلى عمق التاريخ الإسلامي، فتكشف الجذور الأولى للبنوك الإسلامية وبوادرها، فأنه مما لاشك فيه أن المسلمين في أوج نهضتهم الثقافية والاقتصادية قد كانت لهم التجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا بدولها الإسكاندينافية الباردة وإلى جنوب إفريقيا من جهة أخرى كما امتدت من شواطئ الأطلس إلى بحر الصين وهذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها وتماشيها.

فمند عهد الصحابة، وبعد فتوح الشام ومصر، بدأ التمييز بشكل واضح بين معنى الوديعة البسيطة التي تحفظ كما هي أمانة عند الوديع، والوديعة في الحساب الجاري التي يضمنها الوديع للمودع، وفي المقابل ذلك يستطيع استعمالها كيفما يشاء، سواء في تجارته المباشرة أم في ما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة، ففي حديث عبد الله بن الزبير الذي ينص على أن أباه كان يشترط على من يرغب الإيداع عنده من اجل الحفظ أنه يضمن له وديعته في مقابل إخراجها في شكل الوديعة الفقهية إلى شكل القرض المضمون من جهة، والذي يباح له استعماله من جهة أخرى.

واتخذت اتجاهين رئيسيين حسب المستوى المكاني، فعلى المستوى المحلي كانوا يتقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار، وغيرهم من المتعاملين في السوق، ويتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم، وكانت هذه الشيكات تتخذ اسم الرقاع أو الصكوك، وعلى المستوى الخارجي كانوا يقومون بالتحويلات على الحساب دون نقل فعلي للنقود، واستعملوا في ذلك نوعا من الرقاع أسموه السفنجة[2].

- في عام 1950 مبدأ التفكير المنهجي في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية[3].
- كما بدأت المحاولات المالية إلى ظهور بنوك إسلامية، وكان أولها "بنك الادخار المحلي" بمصر في 1963، في محافظة الدهلقية بدلتا النيل، وفي مدينة "صيت غمر" ظهور أول بنك إسلامي للتنمية المحلية[4].
- وفي عام 1971م تأسس بنك ناصر الاجتماعي، غير أن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975م بدولة الإمارات العربية.

---

[1] د. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1433هـ-2012م، ص11.

[2] محمود إبراهيم غسان وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية2002، ص172.

[3] محمد حسين الوادي ومحمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية التطبيقات العلمية، دار الميسر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص42.

[4] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان1996، ص120.

- وفي عام 1972م أنشأت "مؤسسة تنمية وإدارة الأيتام" في الأردن، ثم وقعت 25 دولة إسلامية على تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974م.
- ثم ظهر بنك دبي الإسلامي عام 1978م و"بيت التمويل الكويتي" عام 1979م[1]
- ولقد بلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم سنة 2004 حوالي 1800 مصرف، تمثل البنوك الإسلامية حوالي 265 بنكا إسلاميا فيما هناك حوالي 300 بنك تقليدي يقدم منتجات بنكية إسلامية[2].

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ومراحل نشأتها

تعمل البنوك الإسلامية وتنتشر لتعميم نشاطها وحتى يتلائم كل بنك مع البيئة التي نشأ فيها كان من الأفضل إنشاء البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك الرأسمالية الربوية لتقديم خدمات مشروعة فيها مصلحة للعباد، ولهذا تنوعت كما تنوعت البنوك الربوية وصاحب هذا التنوع المرور بمراحل عديدة لهذه البنوك منذ نشأتها لأول مرة وحتى يومنا هذا.

أولا: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن إعطاء عدة أنواع من البنوك الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي:[3].

1/ وفقا للنطاق الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

آ- بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة الذي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

2/ وفقا للمجال الوظيفي للبنك: ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

آ- بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

ب- بنوك إسلامية زراعية: وهي البنوك التي تغلب على وظيفتها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية،

---

1) (WWW.albaraka.bank.com

2)(www.islamif.com

(3)عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم تسيير، جامعة العربي ين مهيدي– أم البواقي– الجزائر، 2013–2014، ص36،37،38.

حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم: الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات.

ت- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهتمة بجمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع والنطاق الآخر ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي تتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

ث- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدولة الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

ج- بنوك إسلامية تجارية: وهي البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري بصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.

3/ وفقا لحجم النشاط: يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي:

آ- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط وتأخذ الطابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود.

ب- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر جهات النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدماتي من حيث التنوع.

ج- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وتمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

-4/ وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأسس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية.

آ- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحداث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا.

ب- بنوك إسلامية تقليدية: تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه البنوك استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب

جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل قديم هذه الخدمات.

ج- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

-5/ وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين هما:

آ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

ب- بنوك إسلامية غير عادية: وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها للكثير من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

ثانيا: مراحل وأسس إنشاء البنوك الإسلامية

يمكن لنا عرض مراحل وأسس إنشاء البنوك الإسلامية فيما يلي:[1]

المرحلة الاولى: مرحلة ترويج الفكرة

وتستند هذه المرحلة إلى وجود مجموعة من المهتمين بفكرة إنشاء البنك الإسلامي ويهتم المؤمنون بقضية الترويج بين الجماهير، وتجميع رأس المال المبدئي اللازم للإنفاق على الحملات الترويجية وكذا على عمليات مخاطبة السلطات الحكومية ومفاتحتها في ذلك.

المرحلة الثانية:مخاطبة السلطات المحلية للحصول على موافقتها

بعد مرحلة الترويج يتم الاتصال بالسلطات الحكومية المصرفية والنقدية للحصول على موافقتها على إنشاء البنك ومعرفة القواعد والشروط الموضوعية من جانبها لتطبيقها عند إنشاء البنك.

المرحلة الثالثة: استفاء الشروط المطلوبة واستصدار القانون الأساسي في الجريدة الرسمية للدولة

في هذه المرحلة يقوم المرؤوسين باستيفاء الشروط وتقديم المستندات والبيانات المطلوبة المحددة من جانب السلطات المصرفية والنقدية في الدولة، ثم السعي لدى السلطات الحكومية المختصة بالموافقة، سواء في شكل قانون أو تصريح، وبالتالي اكتساب البنك الكيان القانوني.

---

[1] ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك تيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج- البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص10-11-12.

المرحلة الرابعة: طرح أسهم البنك الإضافية للاكتساب العام

يقوم المؤسسون بطرح الأسهم الإضافية لرأسمال البنك للاكتتاب العام، وذلك من أجل الحصول على موارد كافية يبدأ بها البنك ممارسة أعماله حيث أن رأسمال البنك الإسلامي لا يمثل الجزء الأكبر من موارده، حيث أن معظمها يأتي في إطار المشاركات والمرابحات فضلا عن حساب الأمانة والإيداع الجاري ذي الطبيعة الخاصة.

المرحلة الخامسة: إعداد الهيكل التنظيمي للبنك وتوصيف الوظائف الخاصة بهذا الهيكل

لا يستطيع البنك الإسلامي مباشرة وظيفته دون هيكل تنظيمي مناسب، مصمم بطريقة جيدة تسمح بهبوط الأوامر من الأعلى إلى الأسفل وتدفق التنسيق من الإدارات والأقسام المختلفة لمنع أي تضارب أو اختناق قد يحدث في هذا الشأن.

المرحلة السادسة: وضع نظام العمل واللوائح الفنية والتقنية والمهام الخاصة بكل وظيفة

يقوم هذا البنك بوضع النظام الأساسي ونظام العمل للبنك بوضع نظم العمل الداخلية واللوائح الفنية والتنفيذية والمهام الخاصة بكل وظيفة وكل بنك يحتوي على عدة وظائف متكاملة، وكل وظيفة هي جزء من مهمة كبرى يؤذيها البنك وبالتالي يجب أن يكون هناك تنسيق بين الوظائف.

المرحلة السابعة: تعيين وتدريب البشرية التي يحتاجها البنك

حيث يقوم البنك بالإعلان عن الوظائف الشاغرة فيه، حيث أن كل طالب للوظيفة يتم إخضاعه لاختبارات فنية وصحية للتأكد من صلاحياته، ومنه تعيينه فيما بعد.

المرحلة الثامنة: القيام بتجارب التشغيل

قبل الشروع في افتتاح البنك للجمهور، يجب التأكد من سلامة الأداء الوظيفي لكل موظف يتم إلحاقه في إحدى الوظائف بالبنك، وهذا يكون عن طريق إجراء اختبار شبه حقيقي لاكتشاف النقائص الموجودة في كل موظف، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتغطية هذه النقائص، ذلك أن البنك الإسلامي هو ثقة إذا اهتز العمل المصرفي في البنك.

المرحلة التاسعة: القيام بالحملات الترويجية المناسبة والمصاحبة لعملية الافتتاح

حيث يتم ترويج أداة فعالة وهامة في مجال تسويق الخدمات المصرفية وتنشيط حركات التعامل مع خدمات البنك.

المرحلة العاشرة: افتتاح البنك وممارسة العمل التنفيذي والفعلي

وهي أهم المراحل وليست آخرها لأنها تمتد امتداد حياة البنك الإسلامي ولها مرحلتان:

1- مرحلة الافتتاح الرسمي للبنك.

2- مرحلة ممارسة العمل التنفيذي.

ويمكن تلخيص المراحل السابقة لذكر في المخطط التالي:

الشكل(01): مراحل إنشاء بنك إسلامي

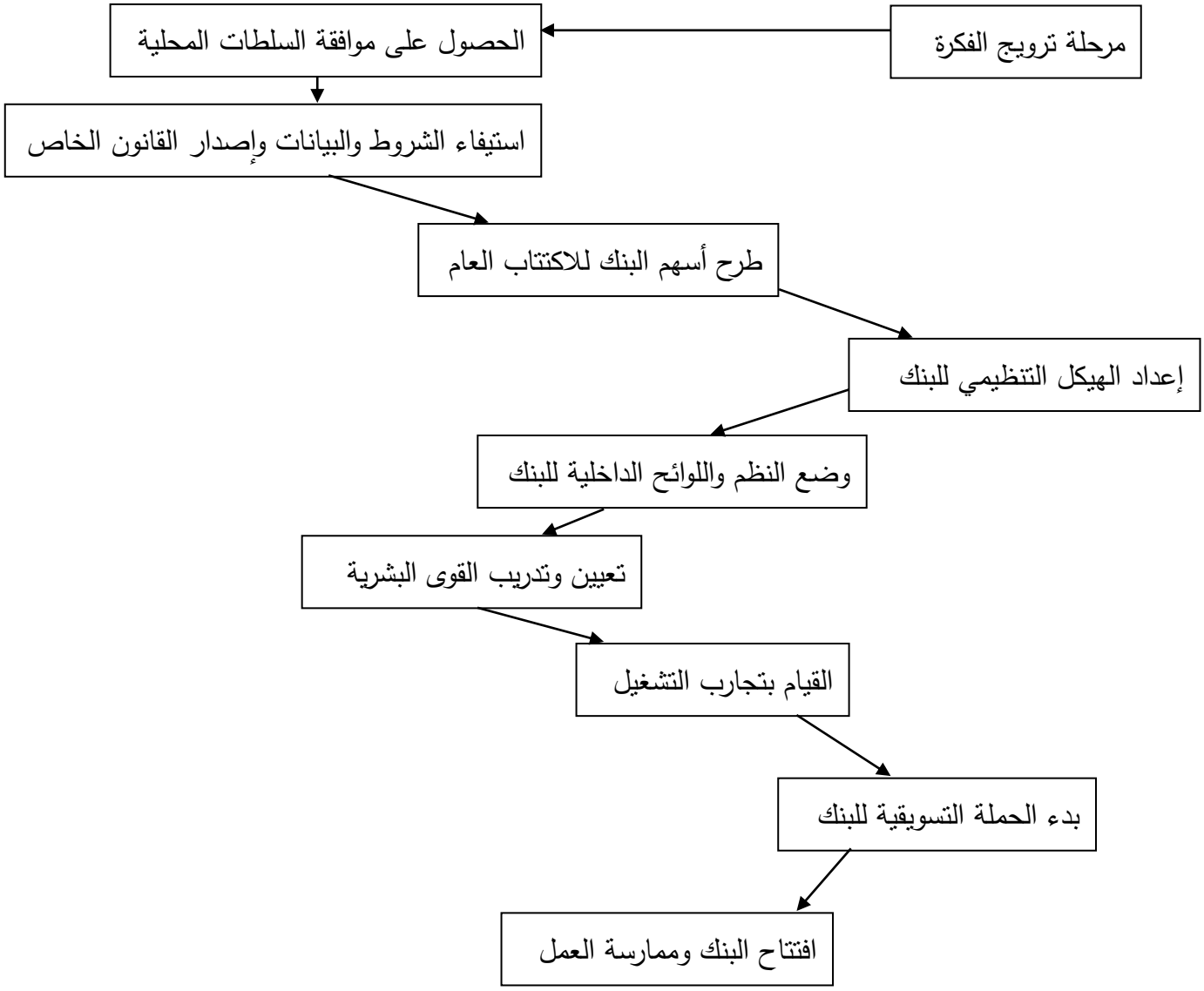

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامي

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتلبية احتياجات المجتمع من جهة أخرى، وهذا من خلال ما تتمتع به من خصائص تميزها عن البنوك الأخرى والتي سنتعرف عليها كما يلي:

1/ قيام البنك على أساس عقائدي:

فهو يقوم على العقيدة الإسلامية، واستمد منها كيانه، ومقوماته، ويلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي[1].

2/ عدم التعامل بالفائدة:

تعمل البنوك الإسلامية على إحلال نظام الشراكة محل نظام الفائدة بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزيع الأرباح على المساهمين والعملاء، حسب نسبة مالهم من رأس المال أو الودائع، على أن يتحمل الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت[2].

3/ خضوع المعاملات البنكية لقاعدة الغنم بالغرم:

إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام[3].

4/ الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار:

لا خلاف حول ضرورة تحقيق الربح من طرف البنك بغية استمراره وتوسعه، ولكن لا ينبغي أن يجعل من المردود المالي هدف أسمى لقيامه حيث أن المال في البنك الإسلامي كما في غيره أفراد وهيئات يبقى دوما وسيلة في غايات أسمى تنصب كلها في عملية الإعمار والتنمية[4].

5/ الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامي:

إن أهم أركان البنوك الإسلامية والتي تميزها عن غيرها هو إقامة صندوق للزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا وذلك لأن الزكاة فريضة دينية تعالج كثيرا من مشاكل المجتمع فهي ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي والإسلامي، كما أن الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية في حساباته عندما يريد المشروعات لأنه بدون هذه النظرة للمسؤولية الاجتماعية تفقد البنوك الإسلامية الكثير من عناصرها المميزة[5].

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية(دراسة مقارنة) دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص399.

[2] د/ بريش عبد القادر، د/ خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المدرسة العليا للتجارة، البويرة، العدد 03، ص34.

[3] عرعار مريم، البنوك الإسلامية تطبيقات ومعايير لجنة بازل الثالثة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلب محند أو الحاج، البويرة الجزائر، 2014-2015، ص8.

[4] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص118.

[5] ركيبي كريمة، عماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثاني: وظائف وأهداف البنوك الإسلامية ومواردها المالية

تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة الأنشطة المتكاملة وتتمثل هذه الأخيرة في الوظائف التي تقوم به هذه البنوك من أجل تحقيق أهداف متعددة على مواردها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: وظائف البنوك الإسلامية

يشمل البنك الإسلامي العديد من الوظائف التي يستند إليها لتحقيق أهدافه وتتمثل فيما يلي:[1].

1/ قبول الودائع بعيدا عن الفائدة وأهمها:

- الودائع تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات.

- الودائع الاستثمارية وهي عبارة عن ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة سنة أو أكثر أو بصورة مستثمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

- الودائع الادخارية وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بحسابها عند الطلب، كما أن هذه الودائع يمكن أن تستخدم في تمويل الأنشطة الغير الائتمانية.

2/ إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح المحققة وهي نوعين:

- سندات المقارضة المشتركة.

- سندات المقارضة المخصصة.

3/ استثمار أموال البنك: والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

[1] رابح جلال، عبد الرزاق شيخ، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية–دراسة حالة بنك قطر الإسلاميQIB(2011–2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي: جامعة محمد بوضياف، 2018–2019، ص14–15.

الشكل (02): وظائف البنوك الإسلامية

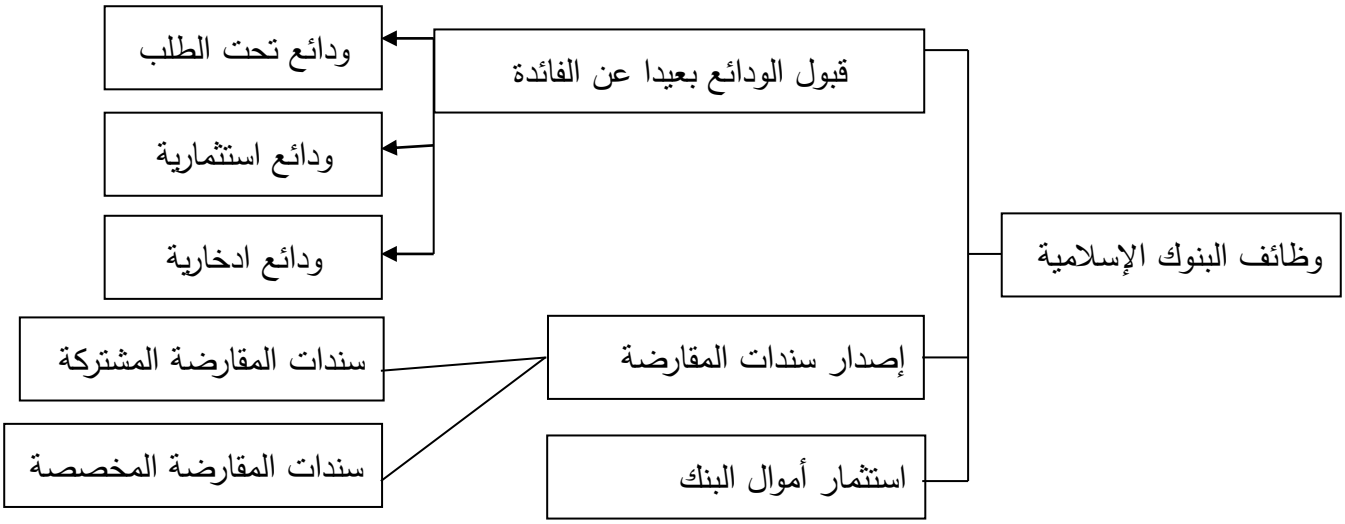

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

استطاعت البنوك الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع في القرن الماضي تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة، وتسعى أثناء أداء نشاطها المصرفي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك بتسطير مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها كما يلي:

• **أهداف مالية:** بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية، تقوم بالوساطة بين صاحب رأس المال وطالب التمويل على مبدأ المشاركة، فإن نجاح تلك البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي أهمها:

1- جذب أصحاب رؤوس الأموال من أجل تنميتها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع.

2- استثمار الأموال التي تم جذبها، من أجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية.

3- تحقيق الأرباح وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية[1].

• **أهداف تنموية:** المعاملات البنكية الإسلامية تتماشى وفقا للضوابط الشرعية، حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيما يعرف بالتنمية المستدامة، وكذا إيجاد البديل لكافة المعاملات لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق:

1- تخفيض تكاليف المشاريع وإلغاء الفائدة وهذا ما يؤذي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة، ومنه تتسع فئة العاملين، والقضاء على البطالة، مما يؤذي إلى زيادة الدخل الوطني.

[1] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص50.

2- العمل على المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

3- تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع[1].

• **أهداف استثمارية:** تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الاتفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق العالمية[2].

ويمكن توضيح الدور الاستثماري للبنوك الإسلامية في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية

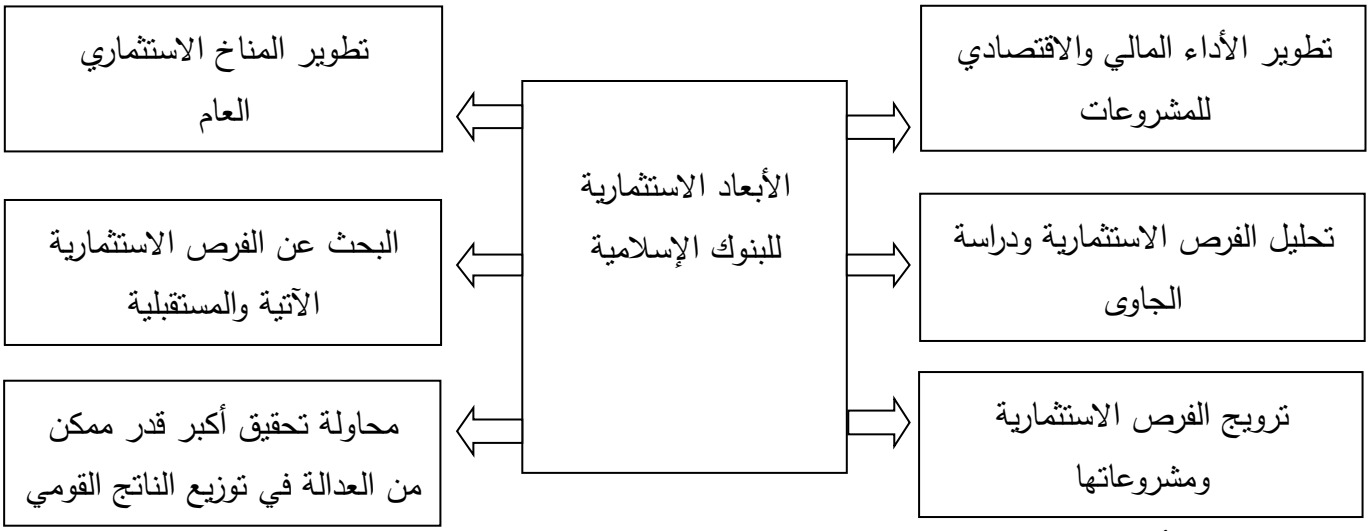

المصدر: محمد أحمد الخيضري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص38.

• **أهداف اجتماعية:** وتتمثل فيما يلي:[3]

1/ العدالة الاجتماعية والتوزيع الإسلامي المنصف للدخل والثروة، واستخدام الزكاة والضرائب والتمويلات كوسائل إضافية للمزيد من تحقيق حدة التفاوت متماشيا مع فكرة الإخوة الإسلامية.

2/ تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق سعادة الإنسان من خلال تأمين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشته.

3/ المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسينات في الدخل أو منح القروض الحسنة.

4/ أن تؤمن لكل مسلم بل لكل إنسان على الأرض الإسلامية حاجته الأساسية.

---

[1] نوال بن عمارة(محاسبة البنوك الإسلامية)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد22-23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص47.

[2] حيدر يونس الموسوى، المصادر الإسلامية(أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية) دار اليازوري الأردن، 2011، ص29.

[3] ركيبي كريمة، غماري حفيظة، مرجع سبق ذكره.

• **أهداف عقائدية:** تتمثل الأهداف العقائدية للبنوك الإسلامية فيما يلي:[1]

1/ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.

2/ إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات الإسلامية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري، الصناعي، والزراعي إلى غير ذلك ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.

3/ غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية وتثبيتها في المتعاملين مع البنوك الإسلامية.

4/ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب.

• **أهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي تتمثل في:[2]

1/ تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات البنكية المتميزة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

2/ توفير التمويل للمستثمرين: يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

• **أهداف إبتكارية:** في ظل البيئة التنافسية التي تعيش فيها المصارف الإسلامية يعتبر إيجاد البديل الإسلامي لمختلف المعاملات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات، وفي شتى المجالات من تجارية وزراعية وصناعية تحديا يواجه عمل هذه المؤسسات.

ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، تعمل المصارف الإسلامية على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، وكذا تطوير مختلف الأساليب الاستثمارية التي تمكنها من استثمار الأموال في مختلف المجالات، إضافة إلى تمكين الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية من تحقيق أهدافهم، مراعية في ذلك ضوابط المعاملات المالية التي أقرتها الشريعة الإسلامية[3]

---

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقسيم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية–دراسة حالة تطبيقية في تجربة المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006، ص10.

[2] islamic Development Bank, Saudi JunadAwwal, May 2009,P05.

[3] عبد الحليم غربي، "الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الباحث، العدد06، 2008، ص50.

• **أهداف اقتصادية:** إن البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق غايات اقتصادية نجملها في عنصرين أساسين هما:[1].

الأول: جذب أموال المواطنين عن طريق الوعي الادخاري بهدف تعبئة الموارد والاستفادة منها وفق الطرق الشرعية.

أما الثاني: فهو توظيف هذه الموارد المدخرة في إقامة المشروعات الاستثمارية والتي من شأنها رفع الإنتاجية وتحقيق الربح بالشكل الذي يسهم في بناء صرح التنمية الاقتصادية.

ومنه نقول أن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو: تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعى إليه الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه، كما يهدف إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة[2].

المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

يقصد بها تلك الموارد التي تتدفق من خلالها الأموال المختلفة إلى البنك الإسلامي، ولا تخرج هذه الموارد عن ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

أولا: الموارد الداخلية أو الذاتية

آ/ **رأس المال:** تعتبر جانبا أساسيا من موارد البنك الإسلامي، وذلك لأنه لفظ وارد في القرآن الكريم عند تحريم الربا، فلفظ رأس يقصد به الفكر الإسلامي أصل المال الذي يمتلكه الإنسان بالفصل للانتفاع به ويشمل المال نقدا كان أو عرضا، ويمثل رأس المال قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين عند بدأ تأسيسه مقابل القيمة للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال[3]، والدليل على هذا قوله تعالى: « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون»[4].

ب/ الاحتياطات: يتم تخصيص أنواع مختلفة، وتكون كاحتياطي ثانوي كجزء من أرباحه لتعزيز رأس ماله ولدعم مركزه المالي، وبناء سمعة طيبة للبنك، وكلما تراكمت هذه الأرباح تشير إلى نجاح وتميز البنك في عمله.

وتنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع أهمها:

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المعربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2004، ص36.

[2] د. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات، المستقبل: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص9.

[3] غسان عساف، إبراهيم عبد الله، وفاق نصار، إدارة المصارف، دار العفاء، عمان، 1993، ص 180.

[4] سورة البقرة الآية 279.

• **الاحتياطي القانوني:** وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى البنك يقتطع النسبة حتى يتساوى الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع بالكامل والاحتياطي القانوني يطلب وسيلة للوقاية من أية خسائر قد تنتج عن قيام ذلك البنك بعملياته المختلفة.

• **الاحتياطي الاختياري:** وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري، وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي[1].

ج/ الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك أو الشراكة المالية للمساهمين.

د/ المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تكلفة، فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه توزع بين المساهمين والمودعين[2].

ج/ الودائع الإدخارية: هي النقود المودعة لدى البنوك ويتمكن أصحابها من السحب منها متى أرادوا ويقتطع من كل وديعة توفير نسبة معينة يعتبرها قرضا ويحتفظ بها كوسيلة نقدية[3]، دون أن يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار، حيث يعرض البنك على المودع ثلاثة اختيارات هي:

• أن يودع أمواله في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح.

• أن يودع جزء من أمواله في حساب الاستثمار ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج.

• أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها

2- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك الأخرى، إما في صورة ودائع استثمار أو في صورة ودائع جارية وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها[4].

3- صكوك المقارضة المشتركة: وهي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة موالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب، ولهذه السندات فترة محددة حيث لا تتعدى 10 سنوات[5].

---

[1] جميل الزايدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي والمصرفي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص92.

[2] أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء في المصارف الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص152.

[3] هبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007، ص528.

[4] حسن حسين هندرين، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 28، 2011، ص104.

[5] عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص41.

4- صناديق التكافل الاجتماعي:تعتبر الصدقات الواجبة كالزكاة وغير الواجبة كصدقات التطوع، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات من مصادر الأموال التي تساعد البنوك الإسلامية على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها، الشيء الذي يميزها عن البنوك التقليدية، ويمكن لهذه البنوك أن تنشى صناديق مخصصة لصرف هذه الأموال حسب مصاريفها الشرعية نذكر منها:[1]

آ/ صندوق الزكاة: ينفرد البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية بإرادة هذه الصناديق، حيث تساهم في الحياة الاجتماعية فتعمل على محو الفقر والتقليل من مخاطرها وفتح العمل أمام طالبيها، حيث تؤخذ على الزكاة على أموال المساهمين والمودعين بالبنك، وتحجز من ارباحهم سنويا، كما يقبل البنك الزكاة من كل من يرغب في إنابته في توزيعها.

ب/ أموال الصدقات: يقصد بالصدقة أن يقوم شخص ما بإعطاء شيء مادي(نقود، نصب، لباس) لشخص آخر سواء كان محتاجا إليها احتياجا ماسا أو عاديا، وهي من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون التقليدي.

الشكل رقم (04): الموارد الداخلية للبنك الإسلامي

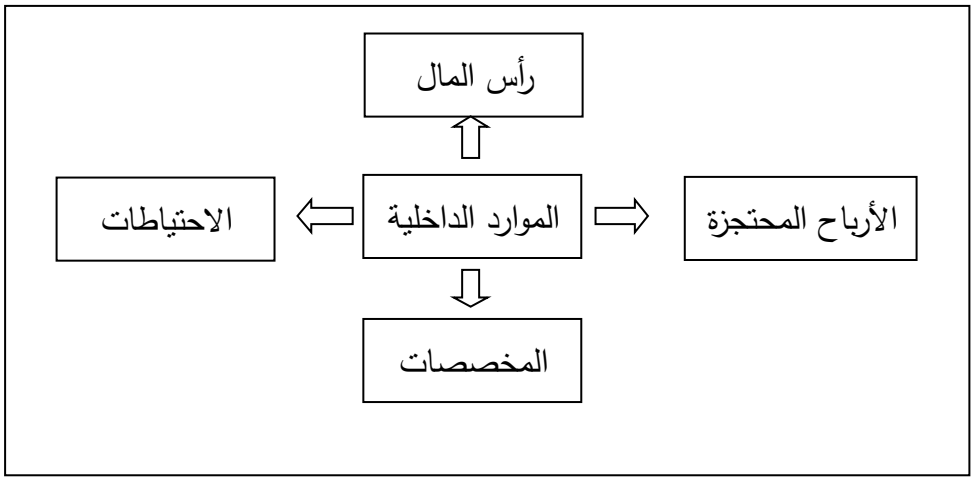

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: الموارد الخارجية (الغير ذاتية):

تعتبر أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية إذ هي مورد رئيسي لقدرة البنوك على إجراء عمليات التمويل والاستثمار وذلك من خلال ما يلي:

1: الودائع: وتتمثل في الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والودائع الادخارية

آ/ الودائع الجارية: وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي مورد من الموارد المالية للبنوك الإسلامية، وتتمتع بأهمية بالغة وكبيرة لدى البنوك باعتبارها أكبر جزء من مواردها المالية، فهي تأخذ شكل الحسابات الجارية، حيث يودعها المودعون دون أي فائدة ربوية عليها، ويؤذن للبنك باستخدامها ويمكن سحبها

[1] فؤاد دوفي، دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية، دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة "مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص21.

والتصرف فيها بموجب شيكات مسحوبة على البنك أو بموجب أوامر الدفع، ونظرا لطبيعة الحسابات الجارية قصيرة الأجل لا يمكن الاعتماد عليها في استخدامات أو توظيف طويل الأجل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن استخدامها في الأغراض قصيرة الأجل يجب أن يكون بحذر حتى يتجنب البنك التعرض لخطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات نحو أصحابها[1].

ب/ الودائع الاستثمارية: فالودائع الاستثمارية هي الأموال التي يتم إيداعها قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع، دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع المصرف، وتكيف الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي على أنها عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والمصرف الذي يعد مضاربا بالأموال.

بحيث لا يضمن أصل الوديعة ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها إلا إذا تبث عنه تقصير أو تعدي أو مخالفة لأحد شروط العقد، ففي حالة تحقيق أرباح يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال ويخسر المضارب جهده وعمله [2].

ثالثا: موارد أخرى:

يمكن الحصول على الأموال من مؤسسات مالية لا تتعامل بالفائدة، مقابل الحصول على حصة من الربح بشكل لا يتعارض مع المعاملات المصرفية التي يقرها الفقه الإسلامي[3].

الشكل رقم (05): الموارد الخارجية للبنك الإسلامي

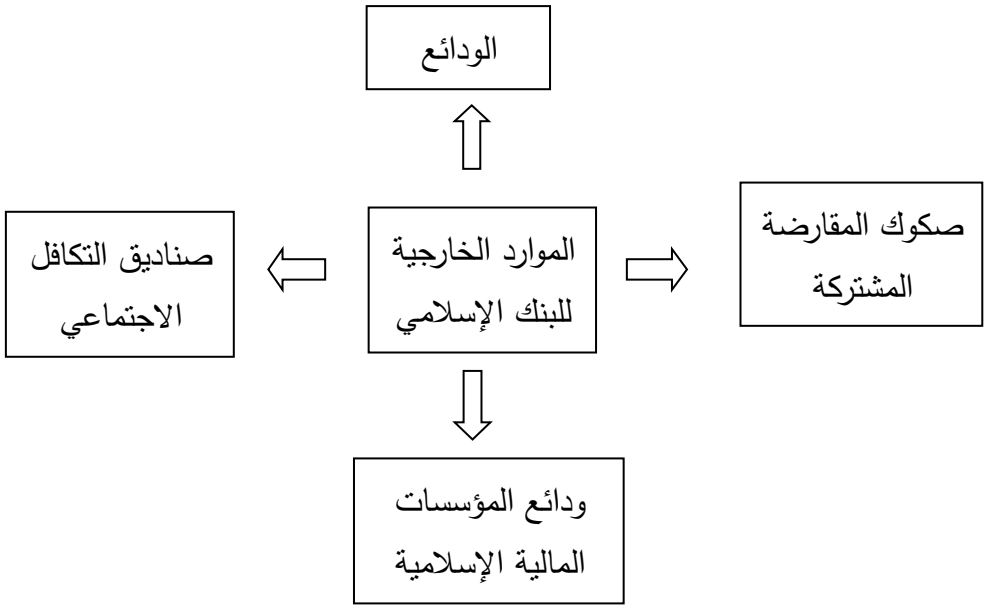

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] أحمد عبد العزيز النجار وآخرون، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 981، ص25.

[2] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة 01، 2004، ص102.

[3] أ. خالد أمين عبد الله، د. حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية(الطرق المحاسبية الحديثة)، مرجع سابق، ص37.

خلاصة الفصل الأول:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن البنوك الإسلامية تجسد الجانب العلمي للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي هو بدوره جزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته مما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية.

فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها بالطرق الشرعية في إطار فلسفة الإسلام الاقتصادية التي تستمد منها خصائصها وأهدافها وكذا مصادرها المالية.

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرمة والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف الأموال وفق ما تمليه عليها المصلحة التجارية ومالا يخالف الشريعة الإسلامية وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية التي سنتطرق إليها في فصلنا الثاني.

الفصل الثاني:

التمويل في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي تمثل القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية.

فالاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار وذلك من خلال توفره على الآليات والميكانزمات التي تدفعه إلى تحقيق التنمية والازدهار مما أدى بالعديد من مؤسسات التمويل على المستوى المحلي والدولي تسعى إلى التمويل الإسلامي، وقد انعكست أهمية التمويل الإسلامي من خلال مقدرته على جذب واهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للاعتماد عليه، لتحقيق ما تصبوا إليه من ربحية بطريقة شرعية بالاعتماد على مجموعة من الصيغ الإسلامية ، ولهذا سوف نحاول أن نركز في دراستنا لهذا الفصل على مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي وعلى مختلف الانواع والصيغ المتعامل بها وذلك من خلال تقسيمه إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: التمويل من حيث الأنواع والعوائد.
- المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: التمويل من حيث الأنواع والعوائد

يرتكز التمويل أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية من حيث التعريف والخصائص كمطلب أول وأنواع التمويل الإسلامي كمطلب ثاني وفي المطلب الأخير سوف نتناول عوائد التمويل الإسلامي وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي عدة تعاريف وخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

• التمويل الإسلامي هو المنهج الذي يحقق التوازن الحرج، فصيغ التمويل الإسلامي بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية ويكن ضمن عملية تبادل حقيقية تسهم في توليد الثروة وتعزيز عجلة النمو الاقتصادي[1].

• عرف منذر قدف التمويل الإسلامي على أنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"

• وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه "قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[2].

• التمويل هو سبيل للحصول على الأموال، أو تقديم الأموال، بصرف النظر والاعتبار إلى الطريقة التي يتم بها ذلك وتقييم التمويل في الاقتصاد الإسلامي هو من أجل بيان الاختلاف عن مفهومه في الاقتصاد التقليدي[3].

• ويعرف التمويل الإسلامي بأنه: "يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مختلفون فيه ذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه[4].

---

[1] أبو طيمر محمود، بودالي حمزة، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الوضعي في ظل الأزمة المالية العالمية، 2008، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2014، ص35.

[2] بوزيد عطاء، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2009–2010، ص03.

[3] إلياس عبد الله أبو الهيجلة، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، رسالة الدكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص23.

[4] الصديق محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان، التحديات والرؤى، الطبعة الأولى، السودان، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص23.

• فالمصارف الإسلامية تعرف التمويل الإسلامي بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالكها إلى شخص آخر يريدها أو يتصرف بها لقاء عائد[1].

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي

من خلال التعاريف المقدمة يمكن استخلاص الخصائص التالية:[2]

1/ استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءا: تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل:« وأحل الله البيع وحرم الربا» البقرة 275.

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.

2/ توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي تميز التمويل الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

3/ توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع: يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلي مفسدة الفرد والمجتمع.

4/ التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يرى فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

5/ التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وابداعاته: ان من اهم خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته وإبداعاته بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقديم المجتمع.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي أنواع نذكر منها ما يلي:[3]

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فتسمى عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف

---

[1] محمد عزيز، عبد أحمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد الخامس بمؤتمر الكلية، 2013، ص464.

[2] عاد زهير، قادي صفوان وآخرون، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة– وكالة الولادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد محمد لخصر بالوادي، 2017–2018، 5–6.

[3] مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص51–52.

المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر، ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

• اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.

• أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفات التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكا أو استغلالا ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل، وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أبيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل، بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل التكافلي، فالتعاون في البر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، وتلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن تحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى هذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

المطلب الثالث: عوائد التمويل الإسلامي وأهميته

أولا: عوائد التمويل الإسلامي

يتطلب تحديد أنواع العوائد تحديد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة في عنصرين أساسيين هما: العمل ورأس المال، فقد يكون العائد إما ربحا أو أجرا أو جعالة[1]

آ/ **الربح:** يعتبر الربح أحد أهم عناصر النشاط الاقتصادي، سواء في الأنظمة الاقتصادية الوضعية أو في النظام الاقتصادي الإسلامي، فلولا الرغبة في الحصول على الأرباح لتعطلت أمور الناس في المجال الاقتصادي، فالربح هو دافع من دوافع المعاملات.

ب/ الأجر: هو مقدار معلوم في مقابل منفعة معلومة محددة بمدة معينة معلومة أو بعمل موصوف محدد فتكون الإجارة إذن للعمل كما تكون للشيء بأي من هذين الشكلين .الأجر قد يكون أجر المال(في إجارة الأشياء) وقد يطلق عليه الكراء أو أجل العمل (في إجارة الأشخاص)، لا تصبح الأجرة إلا أن تكون معلومة ومحددة مسبقا وعلى منفعة معلومة ومحددة أيضا ويشرط في العين المؤجرة أن تكون مما يصبح الانتفاع بها مع بقاء عينها.

[1] جامع أحمد، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1995، ص915.

ج/ الجعالة: يقول ابن رشد " أن يجعل الرجل للرجل على عمله أن أكمل العمل، وإن يكمل العمل لم يكن له شيء وذهب عناؤه باطلا"

في الجعالة يتم الاتفاق بين صاحب المصلحة والعامل على بذل عمل يؤذي إلى تحقيق نتيجة محددة، أما في الإجارة فإن الالتزام بالعمل لا يعني تحقيق الغاية كما في الجعالة، فالمنفعة لا تحصل للجاعل إلا بتمام العمل بخلاف الإجارة فإنه يحصل على المنفعة بمقدار ما أنجزه من عمل، للجعالة شرطان هما:

- إتمام العمل.
- الوصول إلى الغاية.

ثانيا: أهمية التمويل الإسلامي

تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في مدى حاجة الأفراد ورغبتهم فيه، بالإضافة إلى دوره بالوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، فكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل على عمق المصلحة فيه، لنجد أهمية تبرز من خلال الأطراف التالية:[1]

1/ بالنسبة للعملاء:

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن.

• فالتمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج إليها العملاء لفترات محددة بدلا عن الالتجاء إلى زيادة رؤوس لأموالهم وإدخال شركاءجدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل: شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع...الخ.

• التمويل طويل الأجل وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من الآلات والمعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق أو إنشاء مباني.

• التمويل متوسط الأجل وذلك لتمويل شبة الأصول الثابتة، كشراء عدد من الآلات الصغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية متمثلة في إجراء عمران للآلات وغير ذلك.

2/ بالنسبة للمصرف:

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للمصرف من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق فوائض لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال المصرف.

إضافة الى ان هناك أهمية بارزة للتمويل تكمن في انه كأدلة لتمويل المشروعات الاقتصادية، الاجتماعية، حيث يجعل المصارف الإسلامية تقوم بدور رئيسي في التمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية، ويساهم كذلك التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية في المجالات المختلفة التي تتطب حاجة

[1] باحمد ياسمينة، إدارة مظاهر التمويل في المصارف الإسلامية- دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008 إلى 2017-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، 2016-2017، ص28-29.

الجماعة الإسلامية إذا أحسن توجيهها واستخدامها، ورسخ في ضمير الأفراد والمؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها المختلفة، طبقا للفترة التي تناسب كل مشروع ما إذا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

3/ بالنسبة للاقتصاد القومي:

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

4/ ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل الإسلامية بالملكية:

فاستحقاقه للأرباح بسبب موضعي وشرعي والملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

5/ ارتباط استبيان التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية لانتقال الملكيات:

تدفق تيار السلع وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي بحيث كل عملية انتقال للملكية أو سلع وخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يمثل التمويل عصب المؤسسة وأهم مسؤوليات الإدارة المالية، لتغطية احتياجاتها المختلفة، وذلك لضمان استمرار النشاط وعدم تعرض المؤسسة للعجز الذي يمكن أن يضفيه إلى التصفية والإفلاس.

فللتمويل الإسلامي أساليب وأشكال عديدة تعد بدائل التمويل الربوي ولكل أسلوب من هذه الأساليب التمويلية الخاصة فهناك أساليب لا تؤذي إلى خلق الدين وهي تعرف بالأساليب القائمة على المديونية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول الإلمام بمعظم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية والذي سوف نتناول فيه كمطلب أول صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة وفي المطلب الثاني سوف نتناول صيغ التمويل الإسلامية القائمة على البيوع وكمطلب أخير سوف نتناول فيه صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الإجازة.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة

أولا: المشاركة

تعريف المشاركة لغة واصطلاحا:

لغة: توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة شيوع أو هي اختلاط أو مخالطة الشريكين[1].

اصطلاحا: المشاركة تعني اشتراك شخص أو أكثر في القيام بمشروع معين، من خلال مساهمة كل منهم فيه سواء برأس المال أو العمل، وتقاسم ما ينجم عن نشاطه من ربح أو خسارة[2].

مشروعية المشاركة:

من القرآن الكريم: قال تعالى:« فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم»[3].

من السنة الشريفة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما"[4].

من الإجماع: أجمع العلماء المسلمون على جواز المشاركة بصفة عامة، والخلافة بينهم في بعض أنواع الشركات وأحكامها.

شروط المشاركة:

حتى تكون المشاركة صحيحة لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:[5]

• الشروط الخاصة برأس المال:

---

[1] عماد عبد الرحمن بركة، قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015، ص71.

[2] خلف فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2006، ص261.

[3] سورة النساء، الآية 12.

[4] حديث صحيح رواه مسلم.

[5] محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية،(النشأة، التمويل، التطوير) المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص323-324.

- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس.
- أن لا يكون جزء من رأس المال دين لأحد الشركاء في ذمة الشريك الآخر.
- عدم جواز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بمال الشركة.
- لا يشترط تساوي أنصبة الشركاء في رأس المال.

• الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح:

- يحدد عقد المشاركة قواعد توزيع نتائج المشاركة بين الأطراف المختلفة بوضوح تام ربحا كانت هذه النتائج أو خسارة.
- تحديد الأنصبة بين الأفراد المختلفة بالجزئية(النصف، الثلث، الربع).
- في حالة وقوع خسارة ليس بسبب تقصير أو مخالفة من جانب الشريك القائم بالإدارة والعمل، فإن هذه الخسارة يتحملها الشركاء حسب نسبة حصته في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على توزيعها بنسب أخرى كما هو الحال في توزيع الأرباح.

أشكال المشاركة:

للمشاركة شكلان هما:[1]

المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما بدفعة واحدة، أو على مراحل وفق لشروط المشاركة، قد يطلق على هذا النوع أيضا بالمشاركة المنتهية بالتمليك، وهذا النوع من المشاركة يعتمد على توزيع الأسهم التي تمثل المشروع أو البنك وشريكه، ويمكن للبنك أن يتنازل عن أسهمه عن طريق البيع إلى شريكه حسب ما تقضيه الشروط المتفق عليها، ومنه تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك، ومتزايدة من جهة الشريك، وتسمى لذلك بالمشاركة بضمانات عينية، ويكون الغرض منها المشاركة في اقتناء كافة الأصول الاستثمارية للمشروع مثل الأراضي، المباني، الآلات، المعدات....إلخ، ويجب أن تكون ذات فترة محدودة قد تزيد عن خمس سنوات متضمنة فترة الإنشاء.

المشاركة الثابتة: يطلق عليها أيضا المشاركة الدائمة في رأس المال، بينما يشارك البنك شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15% من رأس مال المشروع مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه.

العمل بالمشاركة في البنوك الإسلامية:

المشاركة هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف جزء من التمويل لعمله، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع، بحيث يوزع الربح بينهما بحسب نسبة كل واحد منهما في رأس المال، وكذلك تحمل الخسائر التي تحصل بسبب هذا النشاط ونتيجة له[2].

---

[1] البنى بومعزة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي– دراسة حالة بنك البركة" وكالة عين مليلة" مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوكن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016–2017، ص54–55.

[2] حسن خليفة حسن، مرجع سابق، ص272.

ثانيا: المضاربة:

تتيح المضاربة تحقيق التعاون والتكافل والترابط والانسجام الاجتماعي من خلال ارتباط المال والعمل، الأمر الذي يستدعي التعرف عليها أكثر كما يلي:[1]

تعريف المضاربة لغة واصطلاحا:

لغة: مشتقة من الفعل ضرب، ضرب في الأرض، أي خرج تاجرا، وضربت الطير، أي خرجت تبتغي الرزق، والضرب هو السير في الأرض.

اصطلاحا: دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه وأهل العراق يسمونها المضاربة وأهل الحجاز يسمونها قراضا، والقراض من القرض وهو أصل يدل على القطع، يقال: قرضه الشيء بالمقراض، والقرض ما يعطيه الإنسان من ماله ليقضاه، وكأنه شيء قد قطعه من ماله والقراض في التجارة هو من هذا الاصل وكأن صاحب المال قطع من ماله طائفة، وأعطاها للعامل ليتاجر واقتطع له قطعة من الربح.

مشروعية المضاربة:

من القرآن الكريم: قوله تعالى:« وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوات إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا»[2].

من السنة النبوية الشريفة: ورد في السيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مال خديجة رضي الله عنها مضاربة إلى الشام[3].

من الإجماع: أجمع العلماء على جواز المضاربة باعتبار أن الصحابة تعاملوا بها ولم يكن فيهم مخالف ولا منكر فيكون عملهم هذا دالا على المشروعية.

أركان وشروط المضاربة:[4]

أركان المضاربة: للمضاربة خمسة أركان وهي:

- العاقدان: وهما صاحب المال والمضارب بعمله.
- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.
- رأس المال: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه رب المال إلى المضارب طالب التمويل لإرادته واستثماره.
- العمل: يمثل ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال، أي العمل المبذول من طرف المضارب.
- الربح: وهو المال الزائد عن رأس المال بعد تغطية التكاليف.

---

[1] أمينة شيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2017، ص49، 50، 51، 52.

[2] سورة النساء الآية 101.

[3] رواه مسلم.

[4] مقلاتي خولة، إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية- حالة بنك البركة الجزائري- مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014، 2015، ص10، 11، 12.

شروط المضاربة: للمضاربة عدة شروط منها:[1]

• شروط رأس المال:

- أن يكون رأس المال نقدا، حيث لا يجوز المضاربة على العروض.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار، والجنس والصفة.
- أن يكون رأس المال عينا لا دين في ذمة المضارب.
- أن يسلم رأس المال إلى المضارب، لأن بقاءه في يد المالك يفسد المضاربة.

• شروط الربح:

- أن يكون الربح معلوما أو شائعا، كالنصف أو الثلث أو الربع.
- لا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال.
- نصيب المضارب في الربح دون خسارة.
- إذا فسدت المضاربة لأي سبب من الأسباب فالمضارب أجر المثل.

• شروط العمل:

- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس المال المضارب لتمكين المضارب من العمل.
- يجب أن يتماشى العمل مع طبيعة المصارف الإسلامية.
- يجب تحديد أجر المضاربة.
- إذا أخذ صاحب العمل بالشروط أثناء المضاربة فسدت المضاربة.
- العمل في المضاربة من اختصاص العمل المضارب وحده.

أنواع المضاربة:

للمضاربة نوعان هما:[2]

المضاربة المطلقة: وهي أن تدفع المال مضاربة عبر تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

المضاربة المقيدة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، وهذا النوع من المضاربة جائز وقد قال الإمام أبو حنيفة وأحمد إن المضاربة كما تصبح مطلقة فإنها تجوز كذلك مقيدة.

العمل بالمضاربة في البنوك الإسلامية:

يتم التمويل بالمضاربة عن طريق دفع البنك مالا (بصفته رب المال) إلى عميل(مضارب) لتشغيل المال في نشاط معين، واقتسام ما يتحقق من أرباح بنسب يتفق عليها، غير أنه في هذه الحالة لا يحظى النشاط بالنجاح المتوقع، ان حجم التمويل لهذا تكون ضئيلة لدى البنوك الإسلامية، بحيث ينتج عنه

---

[1] حسن خليف حسين، البنوك الإسلامية مرجع سابق، ص274.

[2]حسين عبد المطلب الأسرح، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعوة لحضور المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بالمغرب، شعبة الدراسات الإسلامية، مجموعة البحث، جامعة السلطان مولاي سليمان 22/21 ماي 2012، ص5.

صعوبات ومشاكل كبيرة في التطبيق العملي، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل عن طريق المضاربة، كما يمكن أن يكون البنك هو المضارب والمستثمرون هم أصحاب العمل.[1]

ثالثا: المزارعة

تعريف المزارعة لغة واصطلاحا:[2]

لغة: المزارعة مفاعلة من الزرع والإنبات، جاء في لسان العرب زرع الحب يزرعه زرعا وزراعة بذرة وقيل الزرع، نبات كل شيء يحرث، وقيل الزرع طرح البذر.

اصطلاحا: المزارعة هي المعاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد.

هو عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.

هو الاتفاق بين مالك الأرض أو من له حق التصرف فيها وبين الزارع على زرع الأرض بحصة من حاصلها.

مشروعيتها:

-من القرآن الكريم: قوله تعالى:« كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم»[3].

- من السنة الشريفة: ما روى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عامل أهالي خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع" [4].

- من الإجماع: عمل بها الخلفاء الراشدون ومنه أجمع العلماء والفقهاء من الحنابلة والشافعية والحذفية على جواز العمل بالمزارعة.

شروطها:

يشترط لصحة المزارعة الشروط التالية:[5]

• أهلية العاقدين: بأن يكونا عاقلين فلا تصح المزارعة من المجنون والصبي غير المميز، أما البلوغ فليس بشرط لجوازها.

• أن تكون الأرض صالحة للزراعة.

• أن تكون مدة الزراعة معلومة.

---

[1] أمينة الشيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة، مرجع سابق، ص52.

[2] منصور خيرة، كيحل فايزة، تقييم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية– دراسة حالة بنك البركة وكالة السلف 2013–2017، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون– تيارت–2017–2018، ص33، 34.

[3] سورة البقرة، الآية 261.

[4] رواه البخاري ومسلم.

[5] فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة– فرع وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، 2012–2013، ص81.

• بيان من عليه البذر منها للمنازعة، وإعلاما للمعقود عليه.

• بيان جنس البذر(الأجر) ليصير الأجل معلوما لأن الأجر جزء من التاريخ لابد من بيانه.

العمل بالمزارعة في البنوك الإسلامية:

يقوم البنك الإسلامي بتطبيق صيغة المزارعة بشكلين كما يلي:[1]

آ/ يوفر البنك لمتعامليه من الآلات والمعدات ومعدات زراعية سواء بالتأجير أو المشاركة كما يوفر أيضا البذور والأسمدة، وما إلى ذلك في مقابل ذلك وفي مقابل ذلك على المتعامل (المزارع) توفير العمل والجهد في عملية الإنتاج الزراعي.

ب/ كما يمكن أن تطبق المزارعة من خلال تقديم البنك للعميل (المزارع) جميع مستلزمات الإنتاج من الآلات وبذور وأسمدة ومبيدات وغيرها، في مقابل الأرض والعمل.

رابعا: المساقاة

تعريف المساقاة لغة واصطلاحا:[2]

لغة: المساقاة مفاعلة عن السقي.

اصطلاحا: هي أن يقوم الشخص بسقي النبات وصورتها أن تعقد شراكة بين شخصين إحداهما مالك الأشجار يبحث عن من ينميها، والآخر يملك الجهد لذلك، على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق.

مشروعيتها:

-من القرآن الكريم:قوله تعالى:« وإذا ضربتم في الأرض»[3].

- من السنة الشريفة: يستدل في مجال المساقاة بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم مع يهود خبير كما جاء في رواية سعيد ابن المسبب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليهود خبير يوم الفتح "أقركم ما أقركم الله عز وجل على أن الثمر بيننا وبينكم قال: فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله إن رواحه فيخرص بينه وبينهم ثم يقول لهم إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي فكان ذلك فعلته صلى الله عليه وسلم[4]

- الإجماع: أجاز الفقهاء المساقة باعتبار أن الصحابة تعاملوا بها.

أركان المساقاة: تتمثل أركان المساقاة فيما يلي:[5]

آ/ العاقدان: ويقصد به الساقي ورب الأرض ويشترط فيهما:

• أن يكون جائز التصرف، العاقل، البالغ، والرشيد، والاختيار، والحرية.

---

[1] أمينة شيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص57.

[2]محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص159.

[3]سورة البقرة، الآية 198.

[4] محمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسن أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار جرير للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009، ص188.

[5]أفلح بن أحمد الخليلي، مجالات نمو صناعة الصيرفة الإسلامية المساقاة نموذجا، المؤتمر 11 للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة-البحرين، 7-8 ماي 2012، ص6-14.

• الا تعلق بما له الحق للآخرين، وألا يكون مريضا مرض وفاة.
• أن يكون مالكا أو وكيلا عنه.

ب/ متعلق العمل: وهو الشجر، ويجوز كل شجر ينتفع بشيء من نتاجه، فيشمل ما يحتاج إلى سقي وما لا يحتاج، ويضم النخل والعنب وغيرها، ويتناول الأشجار التي تنتج الزهور والزيتون وغيرها، على أن يكون معلوما ومرتبا.

ج/ الثمار: والمقصود بها الناتجة بعد السقي، وفيها تتم المشاركة وهي غاية العقد، ويشترط فيها:
• أن تكون معلومة بالجزئية.
• أن تكون مشاعة.
• أن يكون الثمار بينهما فقط، ولا ينفرد بها أحدهما.

د/ العمل: وهي أعمال المساقاة من سقي ونحو ويشترط فيه التالي:
• أن يكون جنس أعمال المساقاة، فلا يصح اشتراط عمل يخالف مقتضاه العقد.
• أن يكون العمل معروفا عندهما.
• التخلية بين العامل والعمل.

هـ/ الصيغة: وهي الإيجاب والقبول، والصيغة المعتبرة بالقبول هي: ساقيت ومشتقاتها.

و/ الزمن: وهي تشمل مدة العقد، ويشترط في المدة:
• أن تكون المدة محددة ومعلومة، وألا تكون طويلة جدا، وألا تقل عن وقت حصاد الثمار.

العمل بالمساقاة في البنوك الإسلامية:

هناك عدة أساليب تستخدمها البنوك الإسلامية للاستثمار بالمساقاة وهي:
• أن يكون البنك هو المالك للأشجار والزرع وبالتالي يحتاج لمن يتولى عملية السقاية وفي هذه الحالة يكون هو الشريك المالك وتكون له حصة شائعة من النتائج حسب ما اتفق عليه.
• أن يكون دور البنك الإسلامي في تمويل النفقات الزراعية الجارية لشركة المساقاة كشريك على أن يكون له حصة شائعة من النتائج حسب الاتفاق[1].

[1] محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2005، ص150.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على البيوع

أولا: صيغة المرابحة

تعريف المرابحة لغة واصطلاحا:[1]

المرابحة لغة: من الربح والربح والرباح: النماء في التجر، يقول الأعرابي، الربح والربح مثل البدل والبذل، وربح في تجارته يربح رِبْحَا ورَبَحا أي استشف، وقد أربحه بمتاعه، أعطاه مالا مرابحة أي الربح بينهما، وبعث الشيء مرابحة، ويقال يعثه السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة.

المرابحة اصطلاحا: عرف الحنفية المرابحة بأنها: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح وعرفها المالكية بأنها: ربح مسمى على جملة الثمن، أو أن بربحه للدرهم درهما، وللدرهم نصف درهم، وللعشرة أحد عشر، أو أقل أو أكثر، وعند الشافعية هي: عقد يبين الثمن فيه على ثمن البيع الأول مع زيادة، وعند الحنابلة هي: أن يبيعه بربح فيقول رأس مالي فيه مئة بعتك بها وربح عشرة.

ومعلوم أن البيوع الإسلامية تنقسم إلى نوعين:

أولا: بيوع الأمانة، وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة بين البائع والمشتري مع الإخبار بسعرها الأصلي.

ثانيا: بيوع المساومة، وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة دون اشتراط معرفة ثمنها الأصلي.

مشروعية المرابحة:

- من الكتاب: قوله تعالى: " وأحل الله البيع وحرما الربا"[2].
- وقوله أيضا: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم"[3].
- من السنة الشريفة: قوله صلى الله عليه وسلم: أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل عمل مبرور[4].
- من الإجماع: حيث اجمع وتعامل الناس بالمرابحة في كل الأعصار والأمصار دون نكير[5].

شروط عقد المرابحة: ينبغي حتى تقوم المرابحة توفر الشروط التالية:[6].

• بيان سعر التكلفة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا وما تم إضافته عليها من تكلفة، كنقل وتخزين وضرائب والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوما فسد البيع.

• أن يكون الربح معلوما والذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية، وهو أيضا شرط لصحة البيع، أن يكون العقد الأول صحيحا، فإذا كان فاسدا لم يجز البيع لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع

---

[1] رامي حرير، البدائل التمويلية للأقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزار رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل م د)في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص120–121.

[2] سورة البقرة، الآية 275.

[3] سورة البقرة الآية 197.

[4] رواه البزار.

[5] هند عبد الغفار إبراهيم، الضوابط القانونية والفقهية للتمويل بالمرابحة، مجلة الشريعة والقانون، العدد27، بدون ذكر البلد، 2016، ص103.

[6] العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها، دار المسير، 2008، ص238.

زيادة الربح والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمة المبيع إن كان قيميا، أو بمثله إذا كان مثليا، لا بالثمن المسمى لفساد التسمية، والمملوك بالقيمة لا يباع مرابحة، لأن القيمة مجهولة لا تصرف الا بالتقويم، والمرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.

• أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل النقد، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها.

• بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.

أنواع عقد المرابحة:

تعتبر المرابحة من عقود البيع المهمة في الفقه الإسلامي وتنقسم المرابحة إلى نوعين هما:[1]

آ/ بيع المرابحة البسيطة: وهذا النوع من البيوع هو الذي يشترط فيه أن يكون معلوم للبائع وتمارس البنوك هذا النوع من البيوع عن طريق مؤسساتها التجارية التابعة لها او عن طريق المؤسسات التي تدخل فيها البنك شريك مع عملائه.

ب/ بيع المرابحة للأمر بالشراء: ويقصد بهذا البيع أن يتفق البنك والعميل على شراء بضاعة ثم يقوم البنك بشراء تلك البضاعة ويلتزم العميل على أن يشري تلك البضاعة من البنك ويلتزم البنك ببيع هذه البضاعة بسعر آجل أو عاجل وتحديد نسبة الزيادة على البضاعة على سعر الشراء مسبقا.

بيع المرابحة للأمر بالشراء ينقسم إلى قسمين أو نوعين هما حسب كيفية تسديد ثمن البضاعة وحسب تكرارها وتتمثل فيما يلي:[2]

حسب كيفية تسديد ثمن البضاعة:

المرابحة للأمر بالشراء العاجلة: حيث يدفع المشتري أي العميل قيمة البضاعة كاملة عند استلامها وهذه الطريقة الأقل استخداما لأنها أقل جدوى للمشتري فإذا كان بإمكان دفع قيمة البضاعة عاجلا فما حاجته إلى الطرف الثالث.

المرابحة للأمر بالشراء الآجلة: حيث يتم الاتفاق مع البنك على تسديد قيمة البضاعة في وقت آجل دفعة واحدة وهي ذات جدوى للاستخدام من قبل تجار الجملة الذين يرغبون في تمويل وشراء كمية كبيرة من سلعة معينة وتسديد قيمتها بعد بيعها.

العمل بالمرابحة في المصارف الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية صيغة المرابحة لأمر بالشراء حيث يتقدم العميل إلى المصرف، طالب منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها هو، وعلى أساس الوعد من قبله بشراء تلك السلعة مرابحة، بنسبة محددة يتفق عليها، بحيث يقوم المصرف بشراء تلك السلعة ويتملكها، ومن ثم يقوم بعرضها على العميل

[1] منصور خيرة، كيحل فايزة، تقييم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص40-41.

[2] منصور خيرة، كيحل فايزة، المرجع نفسه، ص41.

الذي أمر بشرائها، بعد ذلك يتعهد العميل بشراء السلعة الموصوفة من البنك مرابحة بتكلفتها مضاف إليها مقدار الربح المتفق عليه[1].

ثانيا: صيغة السلم:

1- تعريف السلم لغة واصطلاحا:

لغة: السلم في لغة العرب معناه الإعطاء والترك والتسليف، والسلم لتحريك السلف، وأسلم في الشيء وأسلف بمعنى واحد ويقال أسلم وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهبا او فضة في سلعة معلومة إلى أمر معلوم[2]

اصطلاحا: السلم في مصطلح الفقهاء هو عبارة عن " بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا[3].

2-مشروعية السلم:

من القرآن الكريم قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"[4].

من السنة التشريعية: ثبث عن الرسول صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي ثلاثين صاعا من شعير ورهن درعه[5].

من الإجماع: يرى البعض عدم جواز البيع لأن هذه الزيادة ربا فهي مقابل التأجيل أو ثمن الوقت فقد روى أحمد والنسائي والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "نهى عن بيعتين في بيعه" ولذلك كثر الكلام حولها وقد أباحها الفقهاء المحدثون باعتبار أن جمهور الفقهاء متفق على الإجازة وأن هذا البيع عن تراض فيدخل في عموم قوله تعالى: " وأحل الله البيع وحرم الربا" هذا في الوقت الذي تمسك البعض بموقفه حول تحريمه حتى يتعادل النقد والتقسيط[6].

3- أنواع السلم:

يوجد في المصارف الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم هما:[7]

السلم العادي: حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت اجل.

السلم الموازي: يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

---

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص139.

[2] ابن منظور لسان العرب ج03، الطبعة الأولى، دار إحياء التراب الوطني، بيروت، 1988، ص194.

[3] جمال العمارة، إستراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص137.

[4] سورة البقرة

[5] صحيح المسلم.

[6] ناصر الغريب، الأصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافق معها، حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة، بدون ذكر البلد، 2006، ص112.

[7] سعد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع294جدة، السعودية، سبتمبر،ص56

4- أركان السلم:

يتكون السلم من العناصر التالية:[1]

- السلم: يطلق على العقد وعلى المسلم فيه.
- المسلم: وهو المشتري أو الممول(البنك).
- المسلم إليه: وهو البائع أو المستفيد من التمويل(طالب التمويل).
- المسلم فيه: وهو المبيع أو الإنتاج المستقبل.
- رأس مال السلم أو رأس المال: وهو الثمن أو قيمة التمويل.

5- شروط السلم:

لكي ينعقد السلم صحيحا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:[2]

• أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس (قمح، ذرة، تمر...) النوع(سيارة ألمانية، سيارة يابانية..) القدر(الوزن، العدد...) والصفة.

•أن لا يكون المسلم فيه نقودا أنها لا تصح أن تكون مبيعا.

• أن يتم سليم المسلم فيه بعد فترة زمنية محددة فلا يجوز التسليم الفوري للمسلم فيه.

• أن يكون المسلم فيه من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.

• أن يتم في العقد التحديد الدقيق للمبيع ومقداره والوقت ومكان التسليم.

• أن يتم تسليم المسلم (الثمن) في مجلس العقد.

• بيان مقدار المسلم (الثمن)(مليون، مليون ونص) وجنسه(دينارا، دولار).

6- العمل بالسلم في المصارف الإسلامية:

ويعتبر السلم أداة تمويلية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، كما أن التمويل بالسلم يدفع الإنتاج، حيث يجب أن يسدد مقابل رأس مال السلم سلعا، فإنه إذا كان منتجا لهذه السلع فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد تكاليف الإنتاج، حيث أن الربح يحدد بالفرق بين ثمن البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلما فإن ثمن البيع محدد سلفا قبل الإنتاج، وبالتالي لكي يحقق المسلم إليه ربحا مناسبا، فإنه ليس أمامه بديل سوى ترشيد التكاليف، بما ينطوي عليه من حسن استخدام الموارد وتخفيض التكاليف[3].

---

[1] فتيحة ونوعي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص11-12.

[2] نجاة محجوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، 2011، 2012ن 89-90.

[3] عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر: دراسة تحليلية مقارنة، بحث رقم 15، الطبعة 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 204، ص73-74.

ثالثا: صيغة الاستصناع:

تعريف الاستصناع لغة واصطلاحا:

لغة: الاستصناع لغة هو طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء أي دعا إلىصنعه[1].

اصطلاحا: فالاستصناع يعني الطلب من الصانع صنع الشيء على وجه الخصوص، وهو بالتالي عقد بيع بين الصانع الذي يقوم بالصناعة وبين الشخص المستصنع الذي يطلب هذه الصناعة[2]

مشروعية الإستصناع:

من القرآن الكريم: قوله عز وجل: " قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل تجعل لنا خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا"[3].

من السنة الشريفة: فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن النبي عليه الصلاة والسلام اصطنع خاتما من ذهب وجعل نصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقي المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، فقال: إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه فنبذه، فنبذ الناس[4].

من الإجماع: الإستصناع مشروع عند أكثر الحنفية على سبيل الإستحسان واستدلوا بقصة النبي صلى الله عليه وسلم عند صنع الخاتم وبقصة المنبر.

أما المالكية والشافعية والحنابلة: فقد ألحقوه بالسلم، عند الكلام عن السلف في الشيء المسلم للغير ويمنعونه إذا لم تتوفر فيه شروط السلم، لأن بيع ما ليس عنده على وجه غير السلم: وقيل: يصبح بيعه إلى المشتري أن صح بيع وإجازة منه بعقد واحد لأنه بيع وسلم[5].

أشكال الإستصناع:

يمكن للبنك الإسلامي التعامل بصيغة الإستصناع بعدة أشكال أهمها: [6]

- الإستصناع الذي يتم بموجبه قيام الصانع بصنع الشيء محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعه.
- الإستصناع الموازي: يقوم بموجبه الصانع بطلب من صانع آخر صناعة ما طلب منه بنفس المواصفات مقابل تقاسم معه الأرباح المحققة نتيجة عملية الإستصناع هذه، وبالتالي الإستصناع في هذه الحالة يكون غير مباشر ومتعدد الأطراف.

---

[1] خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص137.

[2] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص175.

[3]سورة الكهف الأية94.

[4]رواه البخاري والمسلم.

[5]عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الإستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة) دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص ص 198-199.

[6]حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص41.

- الإستصناع بأقساط: يكون عندما تتطلب عملية الإستصناع موارد مالية كبيرة مثل: بناء مجمع صناعي عندئذ يتم الإستصناع وفق دفعات مالية متعاقبة.

شروط الإستصناع:

للإستصناع مجموعة من الشروط نذكر منها:[1]

- أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان الجنس والنوع والقدر وفق المواصفات المطلوبة والمتفق عليها بين الصانع والمستصنع.
- لا يشترط في بيع الإستصناع ن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا بصناعة السلعة التي التزم بيعها وتسليمها في موعد مستقبلي معنى ذلك أنه يستطيع أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر بعقد استصناع اخر نذكر فيه نفس أوصاف السلعة وموعد تسليمها الأمر الذي يمكن للمصرف الإسلامي اتخاذ أسلوب الإستصناع الموازي.
- أن يكون الإستصناع مما يجرى به التعامل ولا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، وأن تكون الموارد الداخلية في التصنيع والعمل من الصانع.

أركان الإستصناع:

- العاقدان: الصانع الذي يطلب الصنعة، والمستصنع الذي يقوم بعملية التصنيع.
- صيغة العقد: الصيغة التي تتم بين العاقدين (الإيجاب والقبول).
- محل العقد: موضوع العقد (العين المصنوعة أو العمل من الصانع، الثمن).
- أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.
- أن تكون الموارد الخام والعمل من الصانع.
- أن يكون فيه أجل[2].

العمل بعقد الإستصناع في البنوك الإسلامية:

يعد الإستصناع بالنسبة للبنوك الإسلامية خطوة رائدة لتنشيط الحركة الإقتصادية وذلك إما يكون البنك صانعا أو بكونه مستصنعا[3].

أ- كونه صانعا: فإنه يتمكن على أساس عقد الإستصناع من دخول عالم الصناعة والمقاولات بأفاقهما الرحبة، كصناعة السفن، الطائرات، البيوت، الطرق وغير ذلك حيث سقوم البنك بذلك من خلال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي فيه، لتصنيع الإحتياجات المطلوبة للمستصنعين.

---

[1] خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات اللإقتصادية، 2001، ص85.

[2] أحمد شوقي سليمان، المخاطرة المحيطة بصيغة الإستصناع وكيفية الحد منها- حالة عملية الهندسة المالية، العدد59، أفريل 2017، ص76.

[3] موسى عمر مبارك أو محيميد: مخاطر صيغ التمويل اللإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص ص 82-83.

ب–كونه مستصنعا: فإنه يوفر ما يحتاجه من خلال عقد الإستصناع مع الصانعين، وفي نفس الوقت يوفر لهم التمويل المبكر، ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد.

ج– الحالة الثالثة: وهي أن يكون البنك صانعا ومستصنعا في نفس الوقت، وهو ما يسمى بالإستصناع الموازي، حيث يبرم البنك عقد إستصناع بصفته صانعا مع عميل يريد صنعة معينة، فيجري العقد على ذلك، ويتعاقد البنك مع عميل آخر باعتباره مستصنعا في طلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الإجارة

أولا: تعريف الإجارة لغة واصطلاحا

لغة: جاءت من فعل أجر يؤجر أجرة وإجارة والأجر هو الجزاء فالإجارة لغة مشتقة من الأجر وهو العوض[1].

اصطلاحا:هو بيع منفعة معلومة بأجر معلوم، وهي الكراء أو التأجير كما هي معروفة اليوم، وتعني أن يستأجر شخصا ما شيئا معينا لا يستطيع الحصول عليه أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم، يقدمه لصاحب الشيء[2]

ثانيا: مشروعية الإجارة

– من القرآن قوله تعالى على إحدى ابنتي شعيب عليه السلام " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين"[3].

– من السنة الشريفة: قوله صلى الله عليه وسلم " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"[4].

– من الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة وأنهم اعتمدوا على الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة رضوان الله عليهم[5].

ثالثا: أركان الإجارة:

للإجارة أركان تتمثل فيما يلي: [6]

- الصيغة: الإيجاب والقبول.
- العاقد: المؤجر والمستأجر.
- المعقود عليه: الأجرة والمنفعة.

---

[1]نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، مرجع سابق، ص281.

[2]عبلة لمسلف، الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية – دراسة مقارنة– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص58.

[3]سورة القصص، الآية 26.

[4]رواه ابن ماجة.

[5]محمد عدنان بن الضيف، مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، 2016، ص 91.

[6]خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية (الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، ص2016.

رابعا: شروط عقد الإجارة:

لاتمام الإجارة يجب أن تتوفر بعض الشروط منها:[1]

- أن يكون الشخص المؤجر هو المالك الفعلي للعين المؤجرة أو ينوب عن المالك وكالة فلا تصح إجارة ما هو مرهون للغير.
- أن تكون المنفعة المستوحاة من العين المؤجر مباحة شرعا.
- أن تكون العين المؤجر معينة بشكل يمنع الانتفاع بها بالشكل المناسب والمطلوب.
- أن تكون العين المؤجر معلومة عند أجراء العقد، وذلك حسما للنزاع.

خامسا: أنواع الإجارة

من بين أنواع صور صيغة التأجير في البنوك الإسلامية مايلي:

أ- التأجير التشغيلي: وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين في ذلك، وعادة ما تكون مدة هذا النوع من التأجير قصيرة الأجل نسبيا ويتميز التأجير التشغيلي بتحميل المصروفات الرأس مالية على الأصل المؤجر، أما المصروفات التشغيلية مثل مصروف الكهرباء فيتحملها المستأجر[2].

ب- التأجير المنتهي بالتمليك: هي عقد إجارة يتضمن وعدا من المؤجر إلى المستأجر بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة.

وغالبا ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقص مع تزايد الحصة من الأصل الثابت التي يملكها المستأجر[3].

العقل بعقد الإجارة في البنوك الإسلامية:

يطبق عقد الإجارة في البنوك الإسلامية من خلال الخطوات التالية:[4]

- يتقدم المتعامل للبنك بطلب استئجار أصل معين بعد أن يشتريه البنك، حيث يجب أن يحدد الزبون الأصل الذي يريد استئجاره وكذا مدة التأجير.
- يدرس البنك طلب الزبون وفق الأصول والمعايير المتفق عليها.
- في حالة المراجعة يحدد البنك الشروط التالية:
  - الدفعة الأولى من الإيجار.
  - مدة الإيجار وأقساط الإيجار الشهري الذي سيدفعه الزبون.

---

[1] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي: مرجع سابق، ص158.

[2] محمود حسن الوادي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص210.

[3] غسان محمون إبراهيم- منذر قحف، الإقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصرة، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص81.

[4] خالد عبد العزيز الجناحي، منتجات التمويل والإستثمار الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، جامعة الشارقية، الإمارات العربية المتحدة في 4'5 يناير 2016، ص ص 62-63.

- يتم إبرام العقد بين البنك الإسلامي وفق الشروط المحددة فيه.
- يتم توقيع وعد من البنك الإسلامي للزبون بتمليكه الأصول في نهاية مدة الإيجار يتنازل البنك في نهاية المدة عن ملكية الأصل للزبون إذا اتبع الشروط المتفق عليها.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر صيغ تمويل المصارف الإسلامية من الأساسيات التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي وخاصة وأنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعد أداة لجلب الأموال لأنها تحقق الربح والحلال لطالبيه، وكما رأينا أنها مبوبة على الشكل التالي: صيغ المشاركات والمتمثلة في المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقات وصيغ البيوع المقسمة إلى المرابحة السلم والإستصناع، أما التبويب الأخير فيتمثل في صيغ الإجارة وهي جدورها مقسمة إلى الإجارة المنتهية بالتمليك والإجارة التشغيلية.

وكانت الغاية من هذا الفصل أن نبدأ عملنا بالتعرف على أحكام هذه العقود التي يراد إحلالها محل الأنظمة الربوية من خلال البنوك التي تتعامل بدون ربا وفي إطار الشريعة الإسلامية وهذا ما سنتناوله ضمنيا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دور صيغ التمويل في تطوير عائدات البنوك الإسلامية–دراسة حالة بنك دبي الإسلامي–

تمهيد:

يتميز نظام بنك دبي الإسلامي بمجموعة من البنوك تحت رقابة البنك المركزي الإماراتي ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة حالة بنك دبي الإسلامي باعتباره من أكبر وأعرق البنوك الإسلامية، كما أنه أول بنك إسلامي يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته وأول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية وثالث أكبر بنك إسلامي في العالم، ومن أجل إسقاط ما استخلصناه من الجانب النظري من الفصلين السابقين حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي.
- المبحث الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي

المبحث الأول: تقييم بنك دبي الإسلامي

يعتبر بنك دبي الإسلامي من أكبر البنوك في الإمارات العربية المتحدة والعالم يعتمد كغيره من البنوك الإسلامية على صيغ تمويل إسلامية من أجل تطوير عائداته، ومن خلال هذا المبحث سنحاول وضع لمحة عنه وتحديد مختلف خصائصه وقيمه وأهدافه إضافة إلى الخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: لمحة عن بنك دبي الإسلامي

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك دبي الإسلامي وذلك من خلال محاولتنا التطرق إلى تعريفه ونشأته.

أولا: تعريف بنك دبي الإسلامي:

يعرف بنك دبي الإسلامي على أنه بنك يمارس أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقوم بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة، المضاربة، المشاركة والاستصناع وغيرها.

ثانيا: نشأة بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة في دبي بتاريخ 29 صفر 1395 الموافق لـ12 مارس 1975 برأس مال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية، كما يتمتع بالأخلاق والمساواة والشفافية.

يعد بنك دبي الإسلامي أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة مساهمة عامة، ومدرجة في سوق دبي الإسلامي، يقود البنك تطور قطاع التمويل الإسلامي العالمي، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم، لديه أكثر من 90 فرعا في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات بنكية في 07 دول حول العالم مع توسع أثره على الصعيد العالمي لتكملة مسيرة نمو وتطور مجال التمويل الإسلامي، ويخدم البنك أكثر من 1.7 مليون..... مع توفير باقة مبتكرة من المنتجات والأدوات والخدمات البنكية المطابقة للشريعة الإسلامية كالمرابحة والمضاربة والاستصناع والسلم والمشاركة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه من تأسيسه فإنه لا يزال حتى اليوم وفيا لجذوره كمؤسسة تركز على المتعاملين من حيث الخدمة الشخصية والنزاهة بها بشكل أساسا لجميع علاقاته فيقوم بدمج التقاليد والتراث من جهة مع الالتزام بالابتكار والمرونة والحداثة من جهة أخرى.

فبنك دبي الإسلامي يستمد الإلهام من حكومة الإمارات العربية المتحدة ومن الرؤية المستقبلية للقيادة بعيدة النظر التي تؤمن بأن المستقبل يبدأ من اليوم وليس غدا ليقوم بموائمة أهدافه لتواكب الإستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد تعهدت الحكومة أن تحافظ على الوضع الاقتصادي الممتاز للبلاد، وساعدت الحوافز الاقتصادية المتنوعة التي قدمتها الحكومة في الوقت المناسب على دعم مختلف قطاعات الاقتصاد في الإمارات في ظل

هذه الظروف غير المسبوقة بالإضافة إلى التوجيهات والدعم الذي قدمته الهيئات التنظيمية، ولاسيما مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومساندتها الواسعة والمكثفة للقطاع المصرفي عن طريق خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة المخصصة لمساعدة المتعاملين من الأفراد والشركات الذين تضرروا بسبب جائحة كوفيد 19.

ورغم الصعوبات والتحديات التي واجهت بنك دبي الإسلامي إثر جائحة كوفيد 19 إلا أنه قد واصل خلال هذا العام الاستثنائي قيادة مسار نمو القطاع المصرفي الإسلامي على الصعيد العالمي، وحافظ على مكانته كأحد أقوى البنوك الموجودة حاليا في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت حصته في السوق أكثر من 9% من ميزانية عمومية بلغت ما يقارب 290 مليار درهم إماراتي، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدها عام 2020 فقد حافظ البنك على مركزه المالي القوي في ظل ربحية مستدامة، حيث تجاوز الدخل الإجمالي 13 مليار درهم إماراتي وبلغ صافي الربح 3.17 درهم إماراتي.

فلقد تعامل البنك بحزم مع الحالة التي تكشفت عنها هذه الجائحة، فمنذ بداية أزمة كوفيد 19، تصدر البنك طليعة الصفوف التي تواجه الأزمة من خلال انخراطه الفوري في خطط استثمارية الأعمال وإدارة الأزمات، الأمر الذي مكنه من مواصلة تقديم الخدمات للمتعاملين دون انقطاع إلى جانب التأكد من اتخاذ تدابير وقائية مكثفة في جميع شبكات فروعه ومكاتبه، بالإضافة إلى ذلك حرص بنك دبي الإسلامي أيضا على سلامة موظفيه من خلال التكيف مع المبادرات المرنة للعمل من المنزل فضلا عن تأمين مكان العمل، كما قدم البنك خلال هذا العام دعما إنسانيا قويا للمتضررين من الأزمة.

وشهد هذا العام أيضا واحدة من أسرع عمليات الاستحواذ في القطاع المصرفي في المنطقة، وهي عملية الدمج الناجحة، لنور بنك ضمن بنك دبي الإسلامي، والتي استكملت في وقت قياسي على الرغم من التحديات غير المسبوقة، مما برهن على متانة البنية التحتية للبنك والالتزام الراسخ لموظفيه، لقد عزز هذا الاستحواذ من امتيازات بنك دبي الإسلامي، كما عزز مكانته كلاعب رئيسي في القطاع المصرفي الإسلامي العالمي[1] .

المطلب الثاني: خصائص وقيم بنك دبي الإسلامي

اكتسب بنك دبي الإسلامي درجة عالية من الثقة ومستوى متميزا من الاستقرار والنمو وهذا يرجع إلى الخصائص المميزة التي تميزه عن غيره من البنوك بالإضافة إلى القيم التي يرتكز عليها وفيما يلي سنحاول الإلمام ببعض الخصائص والقيم:

أولا: خصائص بنك دبي الإسلامي

تتمثل الخصائص التي يمتاز بها بنك دبي الإسلامي فيما يلي:[2]

- التخصص العميق في المجالات ذات القيمة في الإمارات ودول الخليج.

[1]- التقارير المالية السرية لبنك دبي الإسلامي، ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ص-ص: 16-17.

[2]- المرجع نفسه.

- فهم عمل وطبيعة المتعامل.
- توفر الخدمات الشاملة وقدرات ذات حلول إستراتيجية للمتعاملين من الشركات.
- سبل تمويل مبتكرة تغطي تمويل الشركات، التمويل المصرفي، تمويل المشاريع، تمويل تجارة، الديون، الخدمات المصرفية للخزينة، كل هذا يتم تحت هيكل تنظيمي مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والتي يكون على الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي

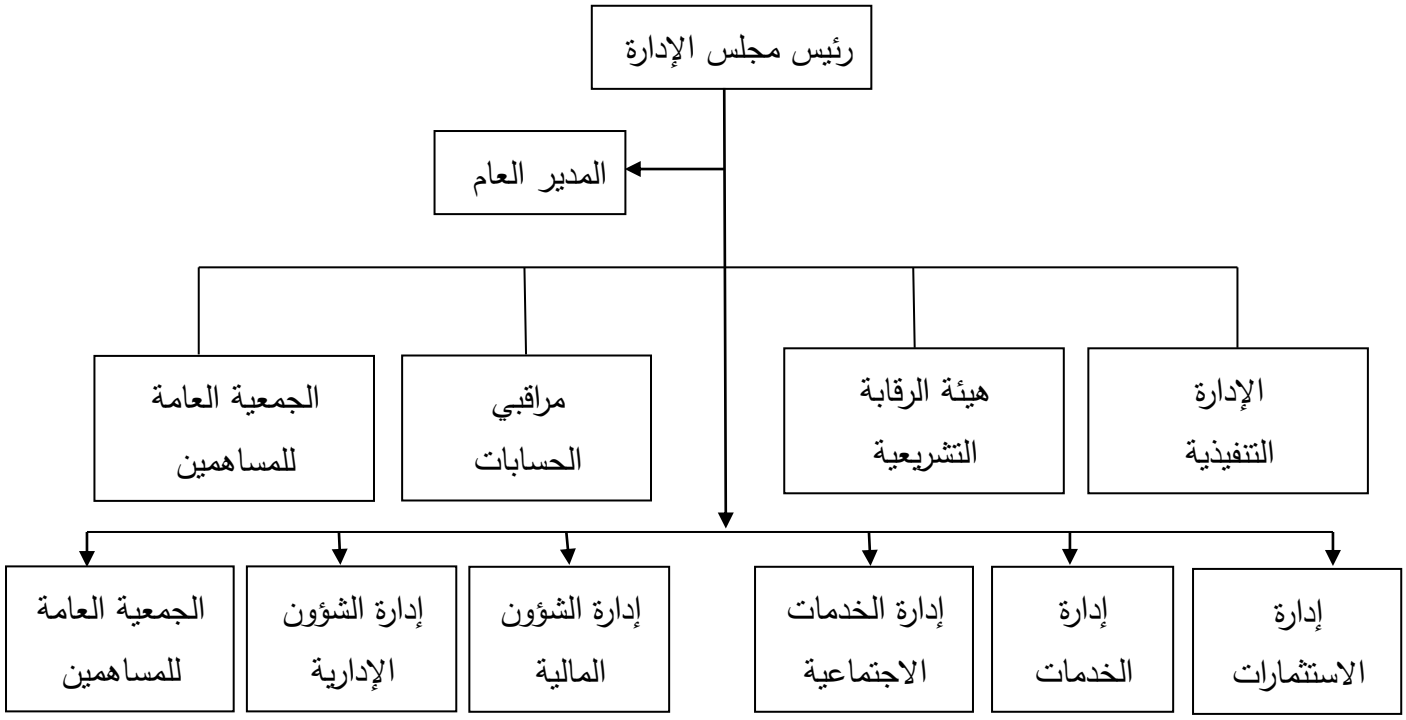

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي.

ثانيا: قيم بنك دبي الإسلامي

تتمثل أهم القيم التي يرتكز عليها بنك دبي الإسلامي فيما يلي:[1]

1- **الإبداع:** يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع والابتكار، فهو يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقة.

2- **المعرفة:** يعتمد بنك دبي الإسلامي على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من المعارف والتعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم.

3- **الجودة:** يتم تصميم الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة بهذا البنك وفقا لمبدأ الإتقان المركز على الجودة.

[1]- المرجع السابق.

4- **القيمة المضافة:** إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا دليل على تقديم قيمة حقيقية مضافة وعوائد مجدية، من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة.

5- **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل عند التعامل والاستثمار في الأموال.

المطلب الثالث: أهداف بنك دبي الإسلامي والخدمات التي يقدمها

يسعى بنك دبي الإسلامي إلى تحقيق عدة أهداف ودلك من أجل الاستمرار والتطور، كذلك يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات متنوعة ومتميزة للأطراف المتعاملة معه، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهداف هذا البنك والخدمات التي يقدمها:

أولا: أهداف بنك دبي الإسلامي

تتمثل الأهداف التي يسعى إليها بنك دبي الإسلامي في:[1]

- توفير أعلى معايير الخدمات المصرفية وفقا للشريعة الإسلامية، واستخدام أفضل وأحدث التقنيات في جميع التعاملات.
- إدارة استثمارية بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح وليس أكثرها.
- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
- تطور المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار.
- المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.
- المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن، والعمل على نشر العدالة الاجتماعية.
- توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية، وإيجاد أدوات ترتكز على الشريعة الإسلامية.
- الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- المحافظة على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.
- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي

يوفر بنك دبي الإسلامي خدمات كثيرة للأفراد، منها حساب الإسلامي "أون لاين"، وهو عبر الانترنت ليكون للبنك خدمة مصرفية الكترونية مميزة، ومن مميزات الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الانترنت لدى بنك دبي الإسلامي، تحويل النقد داخل حسابات فيه بنك دبي الإسلامي، وتحويل النقد من حساب آخر داخل بنك دبي الإسلامي، عمل تحويلات محلية داخل دولة الإمارات، وهناك خدمة مميزة تفيد العملاء لدى بنك دبي الإسلامي، وهي تحويل النقد إلى جميع أنحاء العالم. وهناك خدمات أخرى كثيرة سواء

[1]- المرجع السابق.

كانت للأفراد أو الهيئات والمؤسسات كالإسلامي الهاتفية، كشف الحساب الالكتروني، والكثير من الطي يقدمه بنك دبي الإسلامي.

تتمثل أهم الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي فيما يلي:[1]

1- **الخدمات المصرفية للأفراد:** توفر مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين فمن خلال خبرة طويلة تمتد لأكثر من ثلاثين عام في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن خلال الجمع بين تعاليم الشريعة الإسلامية وأحدث التقنيات، يوفر بنك دبي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر الأفضل في العالم كما يحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة، وتعد شبكة أجهزة الصراف الآلي الأوسع انتشارا بالإضافة إلى ذلك يتميز البنك بالحلول الالكترونية التي يوفرها لمتعامليه شاملة الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية الهاتفية وجميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الاحتياجات المصرفية الممكنة، وعبر الجمع بين الأسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع الخدمات والمنتجات المتوفرة، فإن هذا البنك يستطيع المساعدة على توفير الوقت والجهد للمتعاملين.

2- **خدمات جوهرة السيدات:** يقدم بنك دبي الإسلامي للمتعاملين معه مجموعة من الحسابات الجارية، وحسابات التوفير المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كما صمم هذا الحساب خصيصا لتلبية متطلبات النساء من خلال مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية التي توفر العديد من الميزات بدءا بالتمتع بخصومات خلال التسوق وصولا إلى مزايا خاصة بالعناية الصحية والتعليم، ويوفر أيضا خدمات راقية ومتخصصة لتلبية كل متطلبات السيدات المصرفية والمالية.

3- **الخدمات المصرفية للأعمال:** اكتسب بنك دبي الإسلامي خبرة عريضة تستند إلى أحدث التقنيات المتطورة التي تلبي جميع الاحتياجات التمويلية المتخصصة، وتتعدد الخدمات التي يوفرها البنك لتضم القروض قصيرة الأجل والتمويل العقاري وخدمات الإنتاج.

4- **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** يتمتع بنك دبي الإسلامي بمجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات التي تركز بشكل خاص على هيكلة وتنفيذ الصكوك تسهيلات القروض المشتركة وخدمات تمويل المشاريع، خدمات تمويل التجارة.

5- **التمويل العقاري:** يقدم مصرف دبي الإسلامي خدمات متميزة في مجال التمويل العقاري بهدف دعم مسيرة التطوير العقاري في الإمارات.

6- **المعاملات المصرفية:**

[1]- المرجع السابق.

أ- **حساب جوهرة الجاري:** يقدم بنك دبي الإسلامي من خلال حساب جوهرة الجاري إمكانية الاستفادة من المعاملات السهلة والخدمات المصرفية الالكترونية وإمكانية دفع الفواتير عبر الانترنت وسواها من الامتيازات.

ب- **مميز للخدمات المصرفية الفريدة:** تنطوي الخدمة على مزايا كبيرة من بينها القدرات الواسعة لإجراء المعاملات والخصومات على البيع بالتجزئة.

ج- **خدمة كشف الحساب الالكتروني:** تمنح ميزة كشف الحساب الالكتروني وصولا آمن للحصول على نظرة عامة على الملف المصرفي، وكشف الحساب الالكتروني، فضلا من إمكانية الدردشة مباشرة.

المبحث الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي

يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات متميزة لشتى الأطراف التي تتعامل معه ومن بين الخدمات التمويل العقاري وخدمة جوهرة السيدات بالإضافة إلى تركيزه على استخدام صيغ تمويله واستثمارية من مرابحة وسلم وإستصناع ومشاركة ومضاربة وإجارة باعتباره بنك من البنوك الإسلامية بالإضافة إلى استخدامه الصكوك الإسلامية حيث أن هذه الصيغ تعمل على تطوير عائدات أو إيرادات هذا البنك ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020).

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك دبي الإسلامي

يقوم بنك دبي الإسلامي بتمويل المشاريع الاستثمار باستعمال مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية وتتمثل في صيغ تمويلية وصيغ استثمارية والتي تعرف من طرفه بالموجودات التمويلية والاستثمارية بالإضافة إلى اعتماده على الصكوك الإسلامية وسنحاول من خلال هذا المطلب الإلمام بهذه الصيغ.

أولا: الصيغ التمويلية لبنك دبي الإسلامي

تتمثل الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك دبي الإسلامي فيما يلي:[1]

أ– **المرابحة:** هي عقد بيع بموجبه البنك (البائع) أصلا ما لأحد عملائه (المشتري) على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك بشراء الأصل وقبضه وتملكه بناءا على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة يتألف بسم بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخليا على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءا على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

ب–**السلم:** هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة من سلعة معينة ويسدد ثمن السلم بالكامل مقدما في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع وطبقا لجدول التسليم المتفق عليه تجني المجموعة أرباحا من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من عميل السلم، وبيعها لا حقا إلى طرف آخر مقابل ربح يتم احتساب ربح السلم داخلي على أساس زمني على مدار فترة مدة السلم بناءا على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

ج– **الإستصناع:** هو عقد بيع طرفي العقد بحيث يتعهد البنك (الصانع) بموجبه بإنشاء عمل أو أصل ما لأحد عملائه (المستصنع) وفق لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد مسبقا.

و– **الإجارة:** هي نوعان إجارة منتهية بالتملك وإجارة آجلة.

[1] التقارير المالية السرية لبنك دبي الإسلامي، ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ص-ص: 16-17.

- الإجارة المنتهية بالتملك: هي اتفاقية يؤجر بموجبها البنك (المؤجر) أصل ما لأحد عملائه (المستأجر) مقابل دفعات أجرة ولفترات إيجارية محددة على أن يستحق الدفع بأجرة ثابتة أو متغيرة يحتفظ المؤجر بملكية الأصل صلة مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بمبلغ رمزي استنادا إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.
- الإجارة الآجلة (الإجارة الموصوفة في الذمة) هي اتفاقية توافق المجموعة (المؤجر) بموجبها على تقديم بتاريخ محدد في المستقبل أصل بمواصفات معينة لتؤجره لأحد عملائها (المستأجر) عند إتمامه وتسلمه من قبل المطور أو المقاول أو المتعامل الذي اشترى منه البنك ذلك الأصل عن طريق الاستصناع لا تستحق الأجرة في الإجارة الآجلة إلا بعد تسلم المستأجر من الأجر وإصدار مبالغ دفعات الآمرة المتعلقة بكل فترة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة الآجلة ببيع المؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءا على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

ثانيا: الصيغ الاستثمارية لبنك دبي الإسلامي

تتمثل الصيغ الاستثمارية لبنك دبي الإسلامي فيما يلي:[1]

أ- **المشاركة:** هي اتفاقية بين البنك وأحد عملائه بحيث يساهم كل الطرفين في رأس مال المشاركة ويجوز أن تكون المساهمة نقدا أو عينا وفقا للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام العقد يتم تقسيم الربح الناتج عنه المشاركة كما هو منصوص عليه في العقد كما يتم تقسيم الخسارة إن وجدت بناءا على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال.

ب-**المضاربة:** هي بين طرفين يكون أحدهما الممول (رب المال) وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب) وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال المضاربة في إحدى المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءا على خبرته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقا من الربح الناتج إن وجد ويتحمل المضارب الخسارة في حالة تخلفه عن السداد أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، ويتحمل رب المال تلك الخسارة عندما يمتلك دليلا مقنعا أن تلك الخسارة وقعت بفعل قوى ظاهرة.

ثالثا: الصكوك الإسلامية

تتكون من شهادات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتتمثل في صكوك المرابحة وصكوك الإستصناع وصكوك السلم وصكوك المغاربية وصكوك المسافات.[2]

[1] المرجع السابق، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص17.

المطلب الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020)

شهد بنك دبي الإسلامي نموا ملحوظ في حجم الخدمات المصرفية الاستثمارية والتمويلية التي يقدمها والنشاطات التي يقوم بها وذلك من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الصيغ المالية الإسلامية وفيما يلي سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب للتعرف إلى أثر هذه الصيغ على تطوير العائدات ببنك دبي وقبل هذا يجب التعرف على تطور الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بالإضافة إلى تطوير إيرادات البنك وتطور صيغه التمويلية الإسلامية.

الجدول رقم (01): تطور كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2016–2017)

الوحدة ألف درهم إماراتي

السنة	الموجودات	نسبة النمو	المطلوبات	نسبة النمو	حقوق الملكية	نسبة النمو
2016	171491724	14.40	144889960	13.99	26601764	16.70
2017	207337009	20.90	178456491	23.16	28880518	8.56
2018	223682159	7.88	189555415	6.21	34126744	18.16
2019	231895634	3.67	197063563	3.96	34732071	1.77
2020	289556453	24.86	246426078	25.04	43130385	24.18
المجموع	1123962979	–	956391507	–	167471482	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020).

يمثل الجدول أعلاه حجم وتطورات كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وتجدر الإشارة أن موجودات البنك هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزة البنك وهي موزعة كما يلي:

النقد والأرصدة لدى البنك المركزية، الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، الاستثمارات في الصكوك الإسلامية، أما فيما يخص أهم المطلوبات فتتمثل في ودائع العملاء، المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية، صكوك مصدرة، أما أهم حقوق الملكية فتتمثل في رأس المال احتياطات أخرى وأسهم خزينة، احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

حيث نلاحظ من خلال الجدول والمسجل من التقارير المالية للبنك أن هناك ريادة مستمرة في كل من الموجودات والمطلوبات وكذلك حقوق الملكية خلال الفترة 2016–2020 حيث في فترة أربع سنوات تزايد الكل بمقدار الضعف في حين نلاحظ معدلات نمو الموجودات تراوحت بين 24.86% كأعلى نسبة معدل

مسجلة سنة 2020 وبين نسبة معدل مسجلة سنة 2019 التي قدرت ب 3.67% في حين نجد أن أعلى نسبة معدل في المطلوبات كانت سنة 2020 بمقدار 25.04% مقارنة بأقل نسبة معدل 3.96 والمسجلة سنة 2019 أما بالنسبة لحقوق الملكية نلاحظ أن نسبة نمو كانت 24.18% سنة 2020 كأعلى قيمة و 1.77% كأقل قيمة والتي سجلت سنة 2019.

الشكل رقم (07): تطور كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال الفترة (2016-2020).

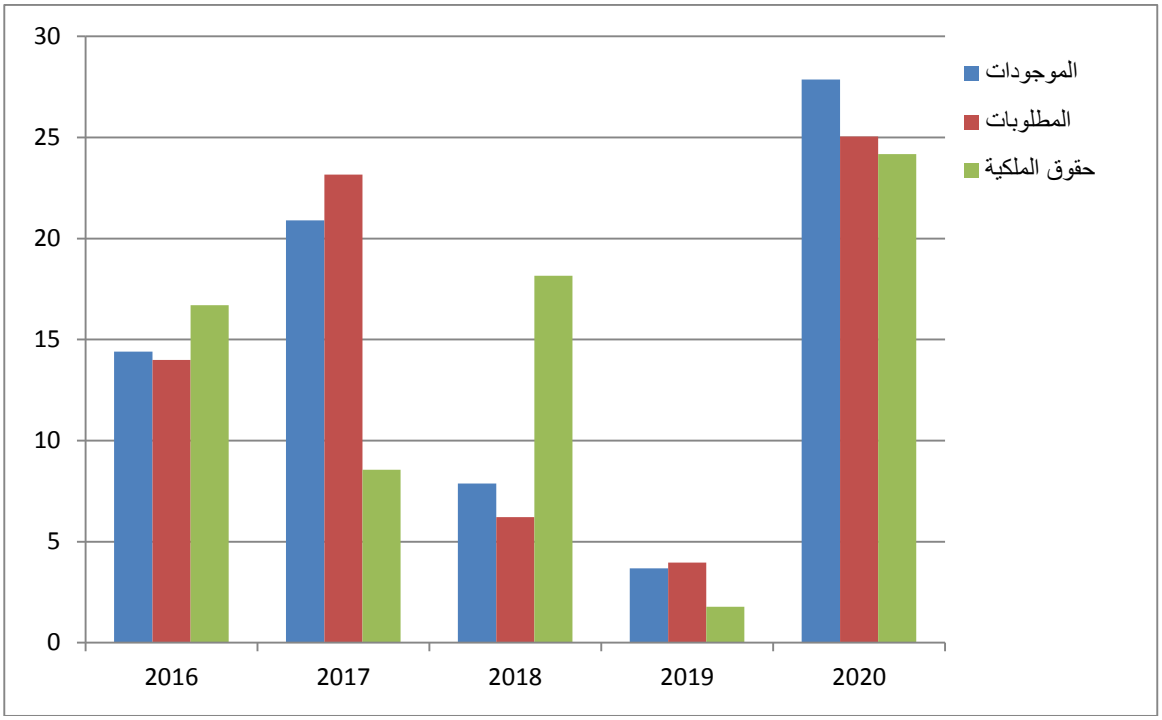

من خلال التدقيق في تطور كل موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية البنك ومن خلال الشكل رقم (07) فإننا نسجل الملاحظات التالية:

- خلال فترة الدراسة فإن معدلات نمو الموجودات والمطلوبات وكذلك الحقوق الملكية كانت إيجابية بمعنى أن هناك توسع في أعمال المصرف على الرغم من اختلاف ماديات هذا التوسع حسب السنوات.
- حفاظ البنك على استقراره سنة 2020 رغم جائحة كورونا كوفيد 19 التي كانت لها أثر كبير على العالم بأكمله.

الجدول رقم 02: تطور إيرادات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020).

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنة / البيان	2016		2017		2018		2019		2020	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
الايرادات من المعاملات التمويلية الاستثمارية الاسلامية	6520896	75.5	7794582	76.42	9481215	80.83	10723145	78.36	10370351	78.90
إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية	1425031	16.5	1406507	13.79	1475949	12.58	1482606	10.83	1645616	12.52
الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	35548	0.41	31038	0.30	45085	0.38	65660	0.48	50661	0.4
الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع	159390	1.84	196629	1.93	123804	1.06	126011	0.92	53693	0.41
الإيرادات من العقارات الاستثمارية	75354	0.87	118637	1.16	155522	1.33	294955	2.16	83287	6.63
الحصة من أرباح شركات زملية وائتلافات مشتركة	176555	2.04	122050	1.20	137496	1.17	58355	0.43	20141	4.14
إيرادات أخرى	243187	2.82	529342	5.19	310691	2.65	933623	6.82	918582	7
إجمالي الإيرادات	8635961	100	10198785	100	1172976212	100	13684355	100	13142331	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020)

الشكل رقم (08): أعمدة بيانية توضح تطور إيرادات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).

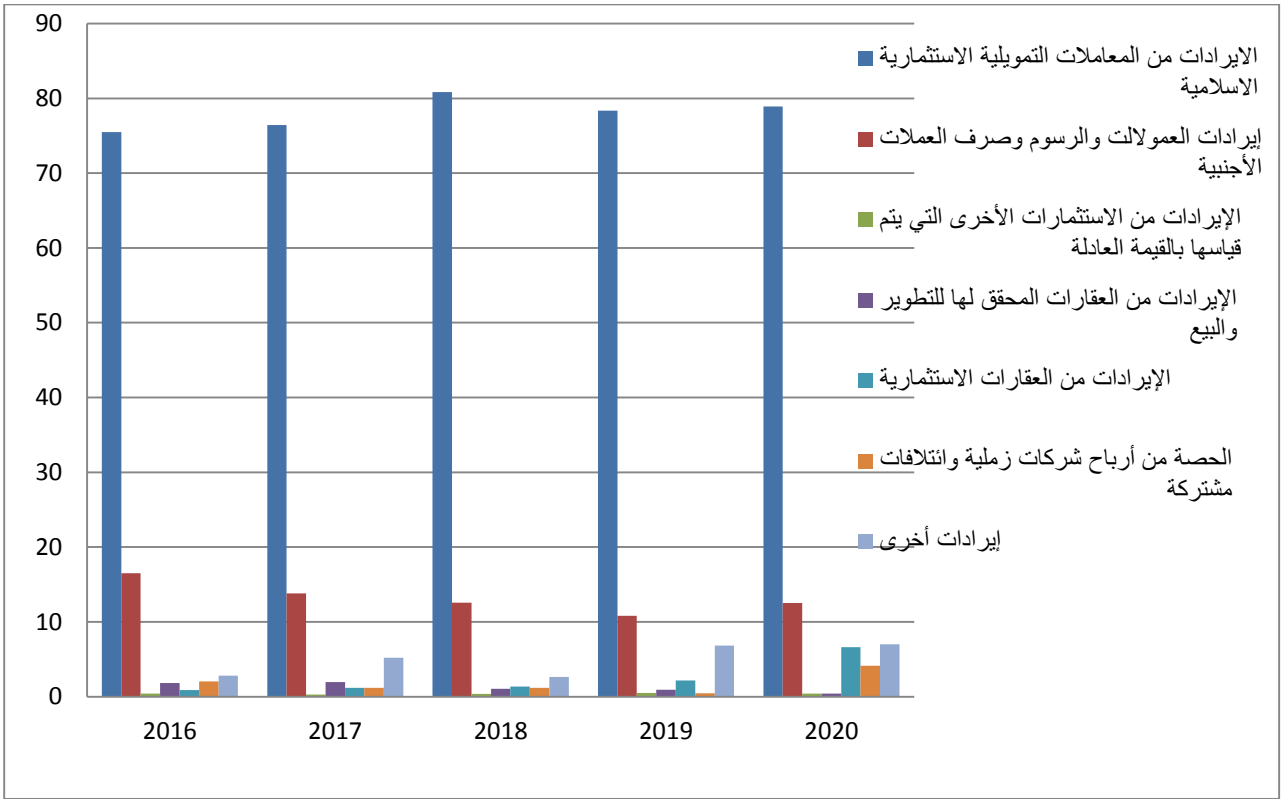

يشمل الجدول أعلاه تطور إيرادات بنك دبي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2016-2020 حيث نلاحظ أن 80% من إيرادات بنك دبي الإسلامي مصدرها المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية و20% المتبقية فمصدرها المصادر الأخرى الموضحة في الجدول فنجد أن الإيرادات من المعاملات التمويلية الإسلامية في تطور مستمر خلال فترة الدراسة (2016-2020) حيث كانت في سنة 2016 تقدر ب 6520896 ألف درهم إماراتي بنسبة قدرها 75.5% ليرتفع إلى 10370351 ألف درهم إماراتي في سنة 2020 بنسبة قدرها 78.90% أما فيما يخص الإيرادات الأخرى فنجد منها التي ترتفع والتي تنخفض، بالنسبة للإيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية فهي ترتفع بالقيمة من 1425031 ألف درهم إماراتي إلى 1645616 ألف درهم إماراتي ثم تنخفض في النسبة من 16.5% إلى 17.52% وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2016 إلى 2020 أما الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة فهي أيضا ترتفع من 35548 بنسبة 0.41% في سنة 2016 إلى 50661 بنسبة قيمتها 0.4% في سنة 2020، ونلاحظ أيضا أن الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع انخفضت خلال فترة الدراسة وهذا سبب الظروف الإقتصادية التي عانت منها البلاد في الآونة الخيرة بسبب أزمة كوفيد 19 وهذا أيضا بالنسبة للإيرادات الحصة من أرباح شركات زميلة وائتلافات مشتركة، فنجد أن الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع كان بقيمة 159390 ألف درهم إماراتي في 2016 بنسبة قدرها 1.84% ليصل إلى 53693 ألف درهم إماراتي في 2020 بنسبة قيمتها 0.41%، أما الانخفاض الذي كان في الحصة من أرباح شركات زميلة وائتلافات مشتركة فقدر ب 176555 ألف درهم إماراتي بنسبة 2.04% في 2016

ليصل إلى 20191 بنسبة 0.14% في سنة 2020. أما فيما يخص الإيرادات الأخرى فنلاحظ أن هناك زيادة خلال فترة الدراسة من 243187 ألف درهم إماراتي بنسبة 2.82% لترتفع إلى 918582 ألف درهم إماراتي بنسبة قيمتها 7%.

الجدول رقم 03: تطور صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة (2016-2020)

السنة / البيان	2016		2017		2018		2019		2020	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
المرابحة	3527582	3.54	39445055	26.54	38685004	34.04	40422630	24.48	64321080	35.87
السلم	15677737	15.73	17533650	11.80	17779746	15.65	18794856	11.38	2694070	1.50
الاستصناع	2134869	2.14	1356662	0.91	1187724	1.05	1090330	0.66	873582	0.49
الإجارة	36120709	36.24	45977160	30.93	5290589	4.65	52258699	31.66	59619862	33.24
المشاركة	6439908	6.46	6698523	4.51	7802122	6.87	8114522	4.92	6710619	3.74
المضاربة	12357683	12.40	13606554	9.15	11712531	10.31	11134451	6.75	9764912	5.44
الصكوك الاسلامية	23408660	23.49	24022680	16.16	31178525	27.4	33243808	20.14	35354915	19.71
إجمالية الموجودات المالية والاستثمارية الاسلامية	99667148	100	148640284	100	113636241	100	165059296	100	179339040	100

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).

الشكل رقم (09): أعمدة بيانية توضح تطور صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة (2016-2020)

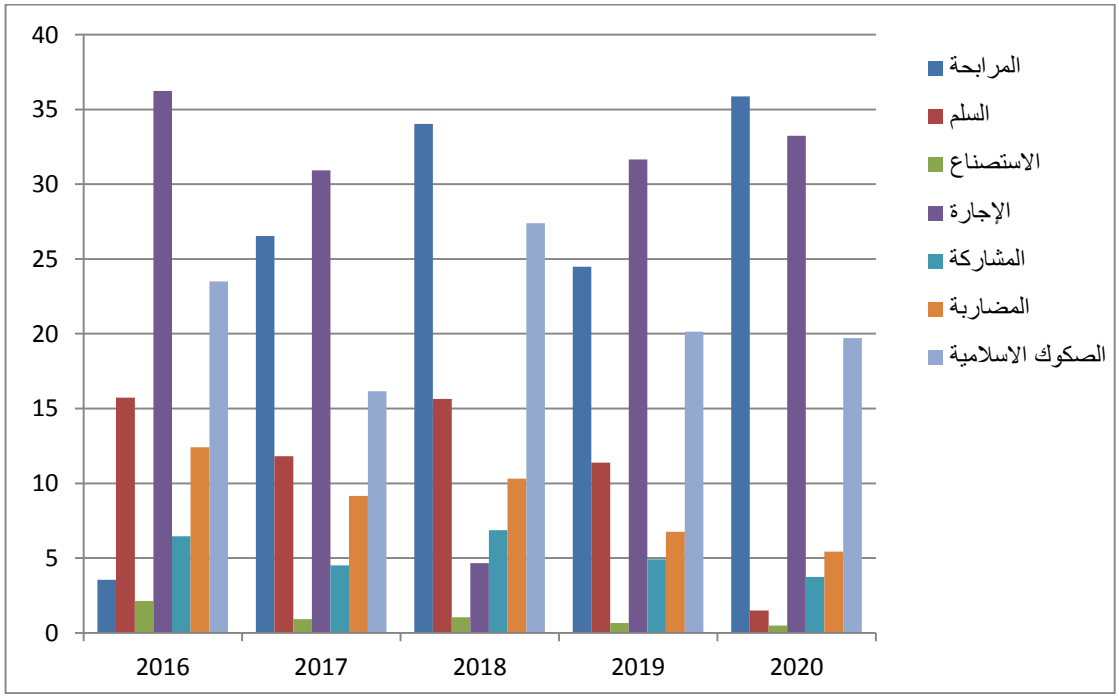

من خلال الجدول (03) نستنتج أن البنك الإسلامي بإعتباره بنك شامل يقوم بالتوسيع في إستخدام الصيغ المالية الإسلامية حيث تتمثل في صيغ تمويلية أو موجودات تمويلية وصيغ إستثمارية أو موجودات إستثمارية، وصكوك إسلامية، حيث أن هذا البنك يستعمل هذه الصيغ بشكل متزايد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة حيث قدرت أدنى نسبة لـ الصيغ بـ 0.66 % سنة 2019 بالنسبة لصيغة الإستصناع، التي كان حجمها يقدر بـ 1090330 ألف درهم إماراتي وأعلى نسبة قدرت بـ 36.24 % سنة 2016 وهذا بالنسبة لصيغة الإجارة التي كانت قيمتها 36120709 ألف درهم إماراتي.

هذا التزايد في إستخدام صيغ التمويل الإسلامية راجع إلى التوسع في الخدمات التي يقدمها البنك والتنويع الذي يقوم به وهذا يدل على إهتمام البنك بالصيغ المالية الإسلامية وإستخدامها في أعماله التي يقوم بها.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن الإجارة هي الأكثر أهمية والأكثر استعمالا بنك دبي الإسلامي حيث شهدت زيادات خلال الفترة 2016 – 2020 فكانت من حيث القيمة تقدر بـ 36120709 ألف درهم إماراتي لترتفع إلى 59619862 ألف درهم إماراتي وهذا سنة 2020 أما من حيث النسبة فنجد أنها انخفضت من 36.24 % إلى 33.24 % وبالتالي يلاحظ أن أكثر الأدوات المستخدمة من طرف هذا البنك هي الإجارة، أما الأداة الثانية الأكثر استعمالا بعد الإجارة فتتمثل في المرابحة والتي شهدت ارتفاعا في قيمها ونسبها المؤوية فكانت في سنة 2016 تقدر بـ 3527582 ألف درهم إماراتي بنسبة تقدر بـ 3.54 % لتصل في سنة 2020 إلى 64321080 ألف درهم إماراتي بنسبة قدرها 35.87 % كثاني أعلى نسبة لهذه الصيغ ثم نجد ثالث صيغة من حيث الترتيب ألا وهي صيغة الصكوك الإسلامية حيث شهدت ارتفاعا من حيث الحجم وانخفاض من النسبة فنجد في سنة 2016 كانت قيمة الصكوك الإسلامية تقدر ب 23408660 بنسبة 23.49% لتنخفض إلى 19.71% سنة 2020 بقيمة ترتفع إلى 35354915 ألف درهم إماراتي.

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصيغة التي تلي صيغة الصكوك الإسلامية هي السلم والتي لا حظنا أنها في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وسجلت سنة 2016 ب 15677737 ألف درهم إماراتي ونسبة قدرها 15.73% لتنخفض هذه الصيغة إلى 2694070 ألف درهم إماراتي نسبة انخفض إلى 1.50% وهذا في سنة 2020 ونلاحظ أن صيغة المضاربة هي التي تلي صيغة السلم لتقدر ب 12357683 ألف درهم إماراتي كأعلى قيمة في سنة 2016 بنسبة قدرها 12.40% لتنخفض غلى 5.44% في سنة 2020 كأقل سنة وبأقل قيمة قدرها 9764912 ألف درهم إماراتي.

كما نجد أن أداتي المشاركة والاستصناع هما الأقل استخداما من طرف بنك دبي الإسلامي وذلك لتراجع قيمة العمل بهما خلال فترة الدراسة (2016–2020)، فنجد أن أداة المشاركة كانت تقدر ب 6439908 ألف درهم إماراتي نسبة قدرها 6.46% وهذا سجل سنة 2016 ثم ترتفع ولتنخفض حتى 6710619 ألف درهم إماراتي في سنة 2020 بنسبة قدرها 3.74 أما بالنسبة لصيغة الإستصناع فشهدت هي الأخرى انخفاضا من حيث القيمة والنسبة ونلاحظ أن قيمتها كانت سنة 2016 تقدر ب 2134869

ألف درهم إماراتي بنسبة قدرها 2.14% لتنخفض هذه النسبة إلى 0.49% وهذا في سنة 2020 بقيمة قدرها 873582 ألف درهم إماراتي.

الجدول رقم 04: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي فيما يخص الإيرادات عن المعاملات التمويلية الاستثمارية الإسلامية

الوحدة: ألف دلاهم إماراتي

السنة / البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مساهمة المرابحة	230839	2068682	322705	2625015	3719844
مساهمة السلم	1025736	919760	1489810	1120293	155555
مساهمة الاستصناع	139547	70930	99552	70772	50814
مساهمة الإجارة	2363172	2410864	440876	3394947	3447104
مساهمة المشاركة	421249	351535	651359	527578	387851
مساهمة المضاربة	808591	713204	977513	723812	564147
مساهمة الصكوك الإسلامية	1531758	1259604	2597852	2159641	2043996

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016–2020).

الشكل رقم (10): مساهمة صيغ التمويل الإسلامي فيما يخص الإيرادات عن المعاملات التمويلية الاستثمارية الإسلامية.

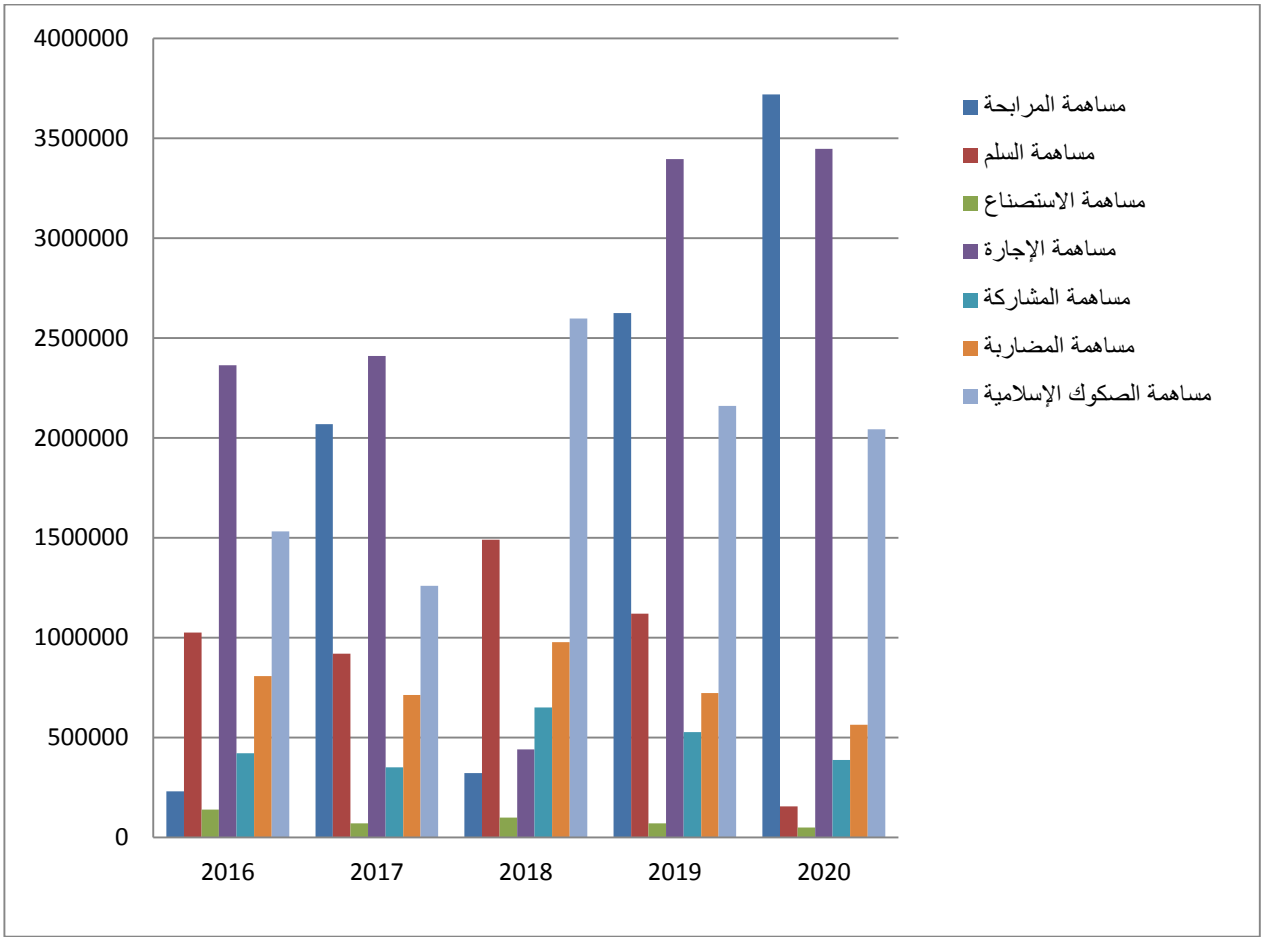

يمثل الجدول أعلاه مساهمة نسب صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي حجم الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، حيث نلاحظ من خلاله أن حجم الإيرادات يرتفع خلال فترة الدراسة (2016-2020) كلما كانت نسبة صيغ التمويل الإسلامي مرتفعة، فنجد أن صيغة الإجارة كان لها أكبر أثر وأكبر مساهمة في الإيرادات حيث نجد أن حجم الإيرادات ارتفع من 2363172 ألف درهم إماراتي ليصل إلى 3447104 ألف درهم إماراتي خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020 وتليها صيغة المرابحة كثاني مساهم في تطوير الإيرادات نجد أن هذه الأخيرة عرفت تطورا من 230839 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتصل في سنة 2020 إلى 3719844 ألف درهم إماراتي أما فيما يخص الصيغ الأخرى من صكوك إسلامية وسلم ومضاربة ومشاركة واستصناع فكان لها مساهمة أقل في تطوير إيرادات بنك دبي إسلامي، هذا راجع لاعتماده على صيغة الإجارة بنسبة تتراوح بين 30% إلى 35% في تطوير الإيرادات بالإضافة إلى مساهمة المرابحة التي كانت تتقارب نسبتها إلى نسبة الإجارة.

خلاصة الفصل الثالث:

قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بنك دبي الإسلامي والتي من خلالها تبين لنا أن هذا البنك معظم إيراداته تتمثل في الإيرادات من المعاملات التمويلية الاستثمارية الإسلامية بنسبة تتراوح بين 75% إلى 80%، كما تبين لنا على أنه يعتمد على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعمل على تطوير عائدات هذا البنك ومن بين هذه التعاملات التي يقوم بها نجد: المرابحة، الإجارة، الصكوك الإسلامية، السلم، المشاركة، الإستصناع.

إلا أن بنك دبي الإسلامي يعتمد على صيغة الإجارة كمصدر أول والمرابحة كمصدر ثاني باعتبار الإجارة المصدر الأساسي الذي يعتمد عليها البنك في تطوير عائداته وباعتبارها أقل مخاطر وأكثر ضمانا عند تسديد المستحقات من غيرها من الصيغ.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين أن البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى ليس من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة المصارف الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية لمبادئ الاقتصاد الإسلامية فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي المصرفي في المجتمع المسلم، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة وفق لصيغ متنوعة تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها.

كما تناولنا في هذه الدراسة مفهوم التمويل وأساليبه وفق المنظور الإسلامي وذلك من خلال عرض المفهوم ودليل المشروعية وكيفية التطبيق من طرف المصارف الإسلامية تبين أن التمويل على العموم هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (المصرف) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها.

ومن المنظور الإسلامي يكون هذا ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا، كما يبين أن الإسلام قدم مجموعة من الأساليب، الصيغ التي يمكن استخدامها لتلبية كافة الاحتياجات المالية، فهذه الصيغ تمثل البديل لنظام الإقراض الربوي، كما أنها تتميز بالتنوع والاختلاف فيما بينها من حيث التطبيق بشكل يضمن تحقيق العدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، بالإضافة إلى تلبية مختلف حاجات العملاء وأفراد المجتمع بالتالي يجعل هذه الصيغ صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان.

كما تناولنا في موضوعنا هذا دراسة حالة بنك دبي الإسلامي والتي من خلالها تبين أن هذا البنك يقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع الشريعة الإسلامية، إلا أنه يركز أكثر على صيغة الإجارة باعتبارها أقل مخاطرة وأكثر ضمان عند تسديد المستحقات من الصيغ الأخرى.

اختبار الفرضيات:

- يمكن القول أن الفرضية الأولى تم إثبات صحتها فيما تم عرضه في الفصل الأول، وهي الفرضية المتعلقة بأن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسم الصيرفة الإسلامية، وذلك لما تمتلكه من مبادئ وأحكام تتميز بالمرونة لتجعلها تتكيف مع متغيرات ومتطلبات كل عصر بما لا يتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية.

- الفرضية الثانية هي الأخرى تم إثباتها في الفصل الثاني من الدراسة، حيث تم التأكد من أن البنوك الإسلامية تمتلك مجموعة من صيغ التمويل المتنوعة والقائمة على أسس مختلفة كبديل لمبدأ الإقراض بالفائدة.
- الفرضية الثالثة والقائمة على قياس مدى مساهمة صيغ التمويل على تطوير عائدات البنوك الإسلامية سجلنا أن العائدات المرتفعة للبنك محل الدراسة كانت معظم مصادرها من صيغ التمويل الإسلامي وهذا ما تم تأكيده في الفصل التطبيقي.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تحكم المعاملات المصرفية والمالية في الإسلام مبادئ وأحكام يجب مراعاتها عند تطبيق هذه المعاملات.

2- صيغ التمويل الإسلامي متنوعة ومتعددة وتتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية.

3- المصارف الإسلامية حققت نجاحا واسعا من خلال ممارستها لأنشطتها وخدماتها المختلفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخدمات خدمات التمويلية.

4- بنك دبي الإسلامي يعتبر أحد المصارف التي إنتشرت في جميع أنحاء العالم، فهو يمارس الأنشطة المصرفية وعلى رأسها النشاط التمويلي، وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

5- ارتكز مصدر العائدات في بنك دبي الإسلامي على صيغة الإجارة كدرجة الأولى، وتليها صيغة المرابحة، وهذا ليس دليل على عدم إستخدام البنك للصيغ الأخرى، (الصكوك الإسلامية، المضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع) بل العكس فهو يستخدمها لكن صيغة الإجارة كان لها الأثر الكبير في تطوير عائدات البنك محل الدراسة.

التوصيات:

- ضرورة التنويع في مجال النشاط البنكي الإسلامي والصيغ المطبقة في إطار عمله مع اللآخر بعين الإعتبار الآثار الإقتصادية المترتبة عن كل صيغة، مع ضرورة تنشيط الابتكار في مجال الصكوك والأوراق المالية الإسلامية وما يتناسب مع متطلبات الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية.
- التعاون بين المصارف الإسلامية لأجل إنشاء مشروعات استثمارية مشتركة على نطاق الدول الإسلامية لما ذلك من أثر في تحقيق التكامل الإقتصادي بين هذه الدول، ولما يحققه من مواجهة للشركات الدولية الغربية متعددة الجنسيات التي تغزو العالم الإسلامي في وقتنا الحاضر لأجل تحقيق مصالحها الإقتصادية بصفة خاصة بصرف النظر عن مصالح العالم الإسلامي.
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي تخص صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

- الإهتمام بتأهيل القيادات والعاملين في البنوك بالخبرات الوظيفية الواعية وتوظيف ذوي الكفاءة في البنوك الإسلامية، والملتزمين بالأحكام الشرعية الإسلامية وتنمية مهاراتهم على تطبيق وسائل التمويل.
- دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتحدياته بما يتوافق مع متطلبات النمو و التطوير في مجال التمويل الإسلامي في أسواق المال الإسلامية والعالمية وفما لا يخالف قواعد الشريعة الإسلامية.
- المتابعة الجيدة من طرف بنك دبي للعملاء ووضعيتهم المالية بصفة دائمة ومستمرة حيث يتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في عدم القدرة على السداد.

أفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع والذي قد يحتوي على بعض النقائص، فإننا نقترح بعض المواضيع حتى تكون مجالا للدراسة سواء لنا مستقبلا أو تدرس من طرف طلبة الماستر في السنوات المقبلة إن شاء الله:

- دور صيغ التمويل الإسلامي في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية.
- دور صيغ التمويل الإسلامي في مواجهة أزمة كوفيد 19.
- صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تقييم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

❖ **القرآن الكريم.**

أولا: الكتب

1- ابن منظور لسان العرب ج03، الطبعة الأولى، دار إحياء التراب الوطني، بيروت، 1988.
2- جامع أحمد، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1995.
3- جميل الزايدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي والمصرفي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
4- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
5- حيدر يونس الموسوى، المصادر الإسلامية(أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية) دار اليازوري الأردن، 2011.
6- خالد أمين عبد الله، د. حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، سنة النشر 2011.
7- خلف فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2006.
8- خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016.
9- د. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1433هـ-2012م.
10- الصديق محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان، التحديات والرؤى، الطبعة الأولى، السودان، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.
11- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية(دراسة مقارنة) دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
12- عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الإستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة) دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
13- عبد الحميد عبد الفتاح المعربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2004.
14- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1434هـ-2013م.
15- العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها، دار المسيرة، 2008.
16- عماد عبد الرحمن بركة، قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015.
17- غسان عساف، إبراهيم عبد الله، وفاق نصار، إدارة المصارف، دار العفاء، عمان، 1993.

18- غسان محمون إبراهيم- منذر قحف، الإقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصرة، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

19- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة 01، 2004.

20- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان1996.

21- محمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسن أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار جرير للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.

22- محمد حسين الوادي ومحمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية التطبيقات العلمية، دار الميسر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

23- محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

24- محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2005.

25- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية،(النشأة، التمويل، التطوير) المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

26- محمود إبراهيم غسان وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية 2002.

27- ناصر الغريب، الأصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافق معها، حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة، بدون ذكر البلد، 2006.

28- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، سنة النشر 2012م-1433هـ.

29- هبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007.

ثانيا: أطروحة الدكتوراه والرسائل الجامعية

30- منصور خيرة، كيحل فايزة، تقييم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة وكالة السلف 2013-2017، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون- تيارت-2017-2018.

31- أبو طيمر محمود، بودالي حمزة، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الوضعي في ظل الأزمة المالية العالمية، 2008، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2014.

32- إلياس عبد الله أبو الهيجلة، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، رسالة الدكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

33- أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء في المصارف الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010.

34- أمينة شيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2017.

35- باحمد ياسمينة، إدارة مظاهر التمويل في المصارف الإسلامية- دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008 إلى 2017-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، 2016-2017.

36- بوزيد عطاء، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2009-2010.

37- جمال العمارة، إستراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

38- رابح جلال، عبد الرزاق شيخ، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك قطر الإسلاميQIB(2011-2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي: جامعة محمد بوضياف، 2018-2019، ص14-15.

39- رامي حرير، البدائل التمويلية للأقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزار رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل م د)في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

40- ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك تيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج- البويرة، الجزائر، 2014-2015.

41- عاد زهير، قادي صفوان وآخرون، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة بنك البركة- وكالة الولادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد محمد لخصر بالوادي، 2017-2018.

42- عبلة لمسلف، الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية – دراسة مقارنة- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.

43- عرعار مريم، البنوك الإسلامية تطبيقات ومعايير لجنة بازل الثالثة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلب محند أو الحاج، البويرة الجزائر، 2014-2015.

44- عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم تسيير، جامعة العربي ين مهيدي- أم البواقي- الجزائر، 2013-2014.

45- فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة- فرع وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، 2012-2013.

46- فؤاد دوفي، دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية، دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة "مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

47-لبنى بومعزة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي- دراسة حالة بنك البركة" وكالة عين مليلة" مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوكن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

48-محمد عدنان بن الضيف، مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، 2016.

49-مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، 2008-2009.

50-مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقسيم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية- دراسة حالة تطبيقية في تجربة المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006.

51- مقلاتي خولة، إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية- حالة بنك البركة الجزائري- مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014، 2015.

52-موسى عمر مبارك أو محيميد: مخاطر صيغ التمويل اللإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

53- نجاة محجوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، 2011، 2012.

ثالثا: المجلات

54- إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد03، 2019.

55- أحمد شوقي سليمان، المخاطرة المحيطة بصيغة الإستصناع وكيفية الحد منها- حالة عملية الهندسة المالية، العدد59، أفريل 2017.

56- حسن حسين هندرين، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 28، 2011.

57- بريش عبد القادر، د/ خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المدرسة العليا للتجارة، البويرة، العدد 03، ص34.

58- سعد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع294جدة، السعودية.

59- عبد الحليم غربي، "الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الباحث، العدد06، 2008.

60- محمد عزيز، عبد أحمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد الخامس بمؤتمر الكلية، 2013.

61- هند عبد الغفار إبراهيم، الضوابط القانونية والفقهية للتمويل بالمرابحة، مجلة الشريعة والقانون، العدد27، بدون ذكر البلد، 2016.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والدورات

62- أحمد عبد العزيز النجار وآخرون، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

63- أفلح بن أحمد الخليلي، مجالات نمو صناعة الصيرفة الإسلامية المساقاة نموذجا، المؤتمر 11 للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة- البحرين، 7-8 ماي 2012.

64- حسين عبد المطلب الأسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعوة لحضور المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بالمغرب، شعبة الدراسات الإسلامية، مجموعة البحث، جامعة السلطان مولاي سليمان 22/21 ماي 2012.

65- خالد عبد العزيز الجناحي، منتجات التمويل والإستثمار الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، جامعة الشارقية، الإمارات العربية المتحدة في 4'5 يناير 2016.

66- خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات اللإقتصادية، 2001.

67- عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر: دراسة تحليلية مقارنة، بحث رقم 15، الطبعة 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

68- فتيحة ونوعي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

69- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات، المستقبل: جامعة زيان عاشور الجلفة.

70- نوال بن عمارة(محاسبة البنوك الإسلامية)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد22-23 أفريل 2003، جامعة ورقلة.

خامسا: التقارير

71- التقارير المالية السرية لبنك دبي الإسلامي، ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

سادسا: مراجع أجنبية

72- islamic Development Bank, Saudi Junad Awwal, May 2009,P05.

سابعا: مواقع الأنترنيت

73- WWW.albaraka.bank.com

74- www.islamif.com